دور التدقيق والرقابة لديوان المحاسبة في ضبط فروق الموازنة العامة الأردنية للفترة 2004-2014

The Auditing And Controlling Role of Accounting Bureau

In Pressing Deviation of Jordan Public Budget

For the period 2004-2014

إعداد

يزن محمد خير الداود

الرقم الجامعي (401320111)

بإشراف

الدكتور إسماعيل أحمرو

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

نيسان/2016

التفويض

أنا يزن " محمد خير " يوسف الداود أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا والكترونيا للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الأسم : يزن " محمد خير " يوسف الداود

التاريخ: 2016/4/20

التوقيع : يزن

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: ((دور التدقيق والرقابة لديوان المحاسبة في ضبط فروق الموازنة العامة الأردنية للفترة 2004-2014))

وأجيزت بتاريخ 20/ 04 / 2016

أعضاء لجنة المناقشة :

1- د.عبدالعزيز صايمة رئيسا جهة العمل جامعة الشرق الأوسط التوقيع ....

2- د اسماعيل أحمرو عضوا ومشرفا جهة العمل جامعة الشرق الأوسط التوقيع ....

3- أ.د.حربي عريقات عضوا خارجيا جهة العمل جامعة البترا التوقيع ....

الشكر و التقدير

الحمد لله تعالى على ما أنعم به علي من فضل وتوفيق وألهمني الصبر والطموح وسدد خطاي بعد أن من علي بإنجاز هذه الرسالة، ويسرني أن أشكر الدكتور اسماعيل أحمرو الذي أشرف على الرسالة

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى الدكتور الفاضل عبد الرحيم القدومي الذي لم يبخل بوقته وجهده وعلمه وإثرائها بأفكاره النيرة جزاه الله عني وعن زملائي خير الجزاء .

وأتقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة متشرفا بمناقشتهم وراجيا المولى أن يوفقني للعمل بتوجيهاتهم ونصحهم , وإرشادهم وخبراتهم الواسعة لما بذلوه من جهد تدعيما للجهد المتواضع الذي قدمته هذه الرسالة .

الإهداء

إلى من كان لي نبراسا وتاجا فوق رأسي حفظه الله إلى جدي الغالي

إلى من أضاءت لي دربي بالدعاء إلى جدتي الغالية

إلى الحبيب الذي علمني سر الكلمة وحثني على المبادرة وشد من أزري على الاستمرار

إلى من تعجز الكلمات عن إنصافه , إلى من صبر معي أكثر مما صبرت على نفسي

الذي أعطى ولم يأخذ شيئا مثلي الأعلى إلى أبي الغالي

الى القلب الحنون وإلى الروح الصبورة إلى من أنارت شموع الأمل أمام عيني إلى من حنت علي رضيعا وفجرت منها ينابيع العزة إلى من أرى في ابتسامتها عظمة الحياة وجمالها عهدي لك أن لن أنسى فضلك أبدا إلى أمي الغالية

إلى نور الحياة والشمعة التي تضيئها وتزينها , إلى ريحانة الحياة إلى من تحملت معي مشقة الانتظار إلى حبيبتي الغالية

إلى من يشاركوني فرحتي إلى أحباب قلبي إلى أخوتي الأعزاء

إلى عزوتي الذين قدموا لي العون والمساعدة إلى أصدقائي الأعزاء

أهديكم بعض ثمار فكري عرفانا بالجميل ونكرانا لذاتي

المحتويات

قائمة الجداول

دور التدقيق والرقابة لديوان المحاسبة في ضبط فروق الموازنة العامة الأردنية للفترة 2004-2014

إعداد

يزن محمد خير الداود

بإشراف

الدكتور إسماعيل أحمرو

الملخـص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الفروق في الموازنة العامة بين الفعلي في الحسابات الختامية والتقديري في قانون الموازنة العامة وإظهار دور ديوان المحاسبة في الرقابة عليها , وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال البيانات والإحصائيات حول متغيرات الدراسة وقد تم استخدام أساليب التحليل الإحصائية (two sample t-test) والوسط الحسابي والانحرافات المعيارية .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تفسر مواضع الفروق في الموازنة العامة وإذ بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القيم المقدرة والفعلية للإيرادات العامة والنفقات العامة والمنح وثبتت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين موازنة التمويل المقدرة والفعلية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق والرقابة، ديوان المحاسبة، الموازنة العامة الأردنية

The Auditing And Controlling Role of Accounting Bureau

In Pressing Deviation of Jordan Public Budget

For the period 2004-2014

Abstract

This study aimed to show the differences in the Jordanian general budget between the actual and estimated value show the role of the Court of Accounts of censorship by the law, the study followed an analytical approach through data and statistics about the variables of the study. They approached it by the use of two statistical analysis methods, sample t–test and the arithmetic mean and standard

The study found a number of results that explain the differences in the positions of the general budget, and it showed that there were no statistically significant differences between estimated and actual values of revenues, expenses, and grants. It also proved the existence of significant differences between estimated and actual funding budget

Key word: Controlling Role , Accounting Bureau, Jordan Public Budget

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1) : المقدمة

(1-2) : مشكلة الدراسة

(1-3) : أسئلة الدراسة و الفرضيات

(1-4) : أهداف الدراسة

(1-5) : أهمية الدراسة

(1-6) : حدود الدراسة

(1-7) : المصطلحات الإجرائية

(1-8) : منهج الدراسة

(1-9) : مجتمع الدراسة

(1-10) : أداة الدراسة

(1-11) : متغيرات الدراسة

(1-12) : التصميم الإحصائي المستخدم

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1): المقدمة

للموازنة العامة دور حيوي تقوم في مجالات مختلفة، أهمها المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهي ليست مجرد تقدير للإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة للفترة القادمة، بل ينظر للموازنة العامة باعتبارها المرآة التي تعكس سياسة تلك الدولة في تلك المجالات، وقد جاء مفهوم الموازنة موازياً لخروج المالية العامة عن المسار الذي أخطته لنفسها في ظل الفكر التقليدي الذي كان دور الدولة فيه هو حفظ الأمن، النظام، والعدالة، ثم تطور هذا المفهوم فأصبحت الدولة هي الدولة المنتجة والمتدخلة في الاقتصاد، فالموازنة العامة تعتبر وثيقة اقتصادية تخطيطية سياسية اجتماعية تتصف بشمولية النشاط المالي لفترة زمنية محددة (الزعبي، 1996).

يركز المفهوم المالي للموازنة على التنبؤ بالإيرادات العامة والنفقات العامة عن سنة مالية مقدرة فهي بوصلة الوضع المالي المستقبلي للدولة فلابد من أخذ الحيطة والحذر والدقة عند تقدير النفقات العامة أو الإيرادات العامة التي قد تتحقق أو لا تتحقق , وإلا فأن الدولة ستجد نفسها أمام مشكلة عندما تجد توقعاتها بعيدة عن الواقع الفعلي .

فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الموازنة) والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش ويصعب فصل الموازنة عن الخطة الاقتصادية بعد أن أصبحت الموازنة العامة أداة مهمة من أدوات تحقيق التوازن الاقتصادي وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ,

والحسابات الختامية للموازنة العامة هي أداة مراجعة لما قامت فيه السلطة التنفيذية وما تعهدت فيه السلطة التشريعية لمتابعة تنفيذ ما تم اعتماده عند وضع قانون الموازنة , وهو أداة رقابة وتقييم الأداء على درجة الكفاءة الإنتاجية في القطاع الحكومي ومن الفوائد الرئيسية للموازنة العامة هو إعطاء السلطة التنفيذية فكرة واضحة عن معرفة فيما إذا كانت الموازنة تعاني من عجز أو من حالة فائض .

تدور الموازنة العامة في دورتها ضمن عدة مراحل وهي مرحلة التحضير ومرحلة الإعداد ومرحلة المصادقة ومرحلة التنفيذ ومرحلة المراجعة والرقابة خلال فترة ما قبل التنفيذ وأثنائه وما بعده التي تقوم فيها الرقابة الذاتية ممثلة برؤساء الإدارات والرقابة التشريعية ممثلة برقابة البرلمان والتي تتمثل في الجهاز المركزي للرقابة المحاسبية (ديوان المحاسبة) الذي يقوم بعملية الرقابة على كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية بوضع ممثلين له في كافة الإدارات لمراجعة ومحاسبة واكتشاف أية تجاوزات خارج الموازنة . (الهبة ,2012).

(1−2): مشكلة الدراسة

رغم محاولات جهات رقابية داخلية وخارجية ومن ضمنها ديوان المحاسبة الأردني في ضبط قيم الموازنة العامة بأشكالها المختلفة إلا أن عدم تماثل هذه القيم مع الحسابات الختامية لازال سببا في زيادة أعباء الديون الخارجية والداخلية وما ينجم عنهما من استنزاف احتياطيات الموارد المالية إلى أزمات مالية تتجلى في عجز الموازنة العامة , وبالرغم من وجود أسباب عديدة لهذا العجز إلا أن وجود فروق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة الفعلية والمقدرة والتي تقود في مسؤولية وجودها إلى وظيفة الرقابة في ديوان المحاسبة تمثل المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة .

(1-3): أسئلة الدراسة والفرضيات

- **أسئلة الدراسة**

1- هل يوجد فروق بين القيم التقديرية للإيرادات العامة في الموازنة العامة والقيم الفعلية في الحساب الختامي الخاضعين لرقابة ديوان المحاسبة

2- هل يوجد فروق بين القيم التقديرية للنفقات العامة في الموازنة العامة والقيم الفعلية في الحساب الختامي الخاضعين لرقابة ديوان المحاسبة

3- هل يوجد فروق بين القيم التقديرية للمنح في الموازنة العامة والقيم الفعلية في الحساب الختامي الخاضعين لرقابة ديوان المحاسبة

4- هل يوجد فروق بين القيم التقديرية لموازنات التمويل في الموازنة العامة والقيم الفعلية في الحساب الختامي الخاضعين لرقابة ديوان المحاسبة

- **فرضيات الدراسة**

HO1 : لا يوجد فروق بين القيم التقديرية للإيرادات العامة في الموازنة العامة والقيم الفعلية في الحساب الختامي الخاضعتين لرقابة ديوان المحاسبة

HO2 : لا يوجد فروق بين القيم التقديرية للنفقات العامة في الموازنة العامة والقيم الفعلية في الحساب الختامي الخاضعتين لرقابة ديوان المحاسبة

HO3 : لا يوجد فروق بين القيم التقديرية للمنح في الموازنة العامة والقيم الفعلية في الحساب الختامي الخاضعتين لرقابة ديوان المحاسبة

HO4 : لا يوجد فروق بين القيم التقديرية لموازنات التمويل في الموازنة العامة والقيم الفعلية في الحسابات الختامية الخاضعتين لرقابة ديوان المحاسبة

(1-4): أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية

1) تحديد فروق القيم التقديرية للإيرادات العامة في الموازنة العامة والفعلية في الحسابات الختامية الخاضعتين لرقابة ديوان المحاسبة.
2) تحديد فروق القيم التقديرية للنفقات العامة في الموازنة العامة والفعلية في الحسابات الختامية الخاضعتين لرقابة ديوان المحاسبة.
3) تحديد فروق القيم التقديرية للمنح في الموازنة العامة والفعلية في الحسابات الختامية الخاضعتين لرقابة ديوان المحاسبة.
4) تحديد فروق القيم التقديرية لموازنات التمويل في الموازنة العامة والفعلية في الحسابات الختامية الخاضعتين لرقابة ديوان المحاسبة
5) تقديم المقترحات التي تساعد في تقليل عجز الموازنة العامة في الأردن

(1-5): أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال لموضوع في غاية الأهمية , ألا وهو دور الرقابة والتدقيق لديوان المحاسبة في ضبط فروق الموازنة العامة الأردنية للفترة 2004-2014 وتتحدد من خلال النقاط التالية :

1- تمثل الموازنة خطة تقديرية للتدفقات التقديرية الواردة والصادرة للدولة .

2- تمثل الموازنة برنامج عمل للمؤسسات الحكومية المختلفة .

3- يعتبر ديوان المحاسبة أهم أعمالة التدقيق والرقابة على الموازنة العامة .

4- تستخدم الموازنة العامة كمعيار مقارنة مع القيم الفعلية للإيرادات العامة والنفقات العامة والمنح وموازنات التمويل .

5- دقة الموازنة تتمثل في انخفاض قيمة انحرافات القيم التقديرية الصادرة عن القيم التقديرية الواردة مما يساهم في ضبط العديد من المشاكل مثل عجز الموازنة العامة للدولة .

(1-6): حدود الدراسة:

- الحدود الرقابية : دور التدقيق والرقابة لديوان المحاسبة في ضبط فروق الموازنة العامة في الأردن.
- الحدود الموضوعية: تتحدد الدراسة في العوامل المؤثرة على عجز الموازنة للدولة.
- الحدود الجغرافية: المملكة الأردنية الهاشمية.
- الحدود الزمنية: الفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2004-2014).

(1-7): المصطلحات الإجرائية:

- **الموازنة العامة:** هي أداة الحكومة في تنفيذ الخطط والمشاريع ، وتعتبر الموازنة من أدوات السياسة المالية للحكومة (كالضرائب، النفقات العامة بنوعيها الجارية والاستثمارية، والدين العام) (عبد الرازق، 2002، ص5).
- **عجز الموازنة العامة فهو:** قصور الإيرادات العامة للدولة عن سداد النفقات العامة (طارق، وأخرون، 2011، ص6).

- **الإيرادات المحلية:** الإيرادات العامة هي التحصيل لصالح حساب الخزينة العامة، وتحددها التشريعات، وتتولى تلك العملية أجهزة حكومية متخصصة (الرماحي، 2009، ص197).
- **حجم النفقات العامة:** مبلغ من النقود يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة) أو إحدى المؤسسات التابعة لها بهدف تحقيق منفعة عامة (العلي، 2003، ص50).
- **ديوان المحاسبة :** هو مؤسسة مستقلة وجهاز رقابة مالي على الأموال العامة وواردات الدولة ونفقاتها، حيث يقوم بالتدقيق على الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة المستقلة والمجالس البلدية ومجالس الخدمات المشتركة وأمانة عمان وأي جهة يحددها مجلس الوزراء (ديوان المحاسبة)
- **المنح الخارجية :** هي أحد أشكال المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة التي عادة تكون دولا غنية أو دولا ذات قدرات اقتصادية قوية إلى الدول المتلقية التي هي عادة ما تكون فقيرة أو ذات اقتصاديات ضعيفة , وتعرف بأنها الانتقال الرسمي لرؤوس الأموال

والبضائع والخدمات إلى الدول النامية التي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية (والترز ,1974, 10-11) .

(1−8): منهج الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال البيانات والإحصائيات حول متغيرات الدراسة خلال الفترة (2004−2014) لبيان دور التدقيق والرقابة لديوان المحاسبة في ضبط فروق الموازنة العامة الأردنية للفترة 2004−2014

(1−9): مجتمع الدراسة :

سيكون مجتمع الدراسة ممثلا جميع الوحدات الحكومية الأردنية التي ترد موازناتها ضمن قانون الموازنة العامة الأردنية .

(1−10): أداة الدراسة :

سيقوم الباحث بتحليل ما ورد في قيم الموازنة التقديرية وقيم الحسابات الختامية الفعلية الأردنية للسنوات 2004 الى 2014 باستخدام two sample t-test والوسط الحسابي والانحرافات المعيارية .

(1−11): متغيرات الدراسة:

تشمل متغيرات الدراسة كل من (الإيرادات العامة المقدرة والإيرادات العامة الفعلية، النفقات العامة المقدرة والنفقات العامة الفعلية , موازنة التمويل المقدرة وموازنة التمويل الفعلية , والمنح المقدرة والمنح الفعلية) .

(12-1): التصميم الإحصائي المستخدم:

بعد الانتهاء من جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، قام الباحث , بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) من أجل تحليل البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، في ضوء متغيرات الدراسة وأساليب القياس وأغراض التحليل فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

1- اختبار الفرضيات من خلال استخدام الاختبار الإحصائي (t-test)

2 - النسب المئوية لبيان الإحصاء الوصفي للبيانات التقديرية والفعلية .

الفصل الثاني

الإطار النظري

(2–1) : الإطار النظري

(2–1–1) : المقدمة

(2–1–2) : ديوان المحاسبة ودوره في الموازنة

(2–1–3) : مهام ديوان المحاسبة الأردني

(2–1–4) : أهداف ديوان المحاسبة

(2–1–5) : الرقابة التي يمارسها ديوان المحاسبة على الموازنة العامة

(2–1–6) : الموازنة العامة ونشأتها

(2–1–7) : مفهوم الموازنة العامة

(2–1–8) : مراحل الموازنة العامة

(2–1–9) : القواعد والمبادئ الأساسية للموازنة العامة

(2–1–10): أهداف الموازنة العامة

(2–1–11): طبيعة الموازنة العامة للدولة

(2–1–12): الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي

(2–1–13): أهمية الفرق بين التقدير في الموازنة العامة والفعلي في الحساب الختامي ودور ديوان المحاسبة

(2–1–14): موازنة البنود

(2–1–15): موازنة الأداء

(2–1–16): عجز الموازنة العامة

(2–1–17): آثار العجز في الموازنة العامة

(2–1–18): التصحيح الاقتصادي وأثره على عجز الموازنة العامة في الأردن

(2–1–19): قراءة تحليلية لموازنة الأردن

الفصل الثاني

الإطار النظري

(2-1-1): المقدمة

يعد ديوان المحاسبة مؤسسة مستقلة وجهاز رقابة مالي على الأموال العامة وإيرادات الدولة ونفقاتها، حيث يقوم بالتدقيق على الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة المستقلة والمجالس البلدية ومجالس الخدمات المشتركة وأمانة عمان الكبرى وأي جهة يقررها مجلس الوزراء والشركات التي تمتلك الحكومة ما نسبته (50)% فأكثر من رأسمالها (ديوان المحاسبة الأردني).

تهدف الأجهزة الرقابية دائما إلى المساهمة في حسن إدارة المال العام والحفاظ عليه ،من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والمسائلة ، وأن ما يقوم فيه ديوان المحاسبة الأردني من الرقابة على الوزارات والدوائر الحكومية والموازنة العامة للدولة يخفف من عجز الموازنة العامة التي تؤرق الحكومات الأردنية المتعاقبة والحالية .

ومع التطور في مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى زيادة نشاطات الدولة نوعاً وكماً، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة وحجم الإيرادات العامة، حيث أن نسبة عالية من الأموال التي تنفقها الدولة تحصل عليها من خلال القروض والمساعدات، وتعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة من المشكلات الاقتصادية الخطيرة والتي تؤثر على العملية الاقتصادية والمالية بشكل عام، فالاقتصاد الأردني هو اقتصاد صغير الحجم من ناحية الإيرادات العامة والتي

تقل عن حجم النفقات العامة، فهناك عجز دائم في الموازنة العامة في الأردن (الصوص، والجلبي، 2012).

اختلفت آليات وسياسات الدول في علاج العجز في الموازنة العامة، وبرزت العديد من النظريات والدراسات التي حاولت حل مشكلة تمويل ذلك العجز وعلاجه الذي أرق اقتصاديات العالم ، ولعل من أهم تلك النظريات نظرية فريدمان، والتي ترى أن أهم أسباب عجز الموازنة يكمن في تدخل الدولة في العمليات والنشاطات الاقتصادية، وترى النظرية أن ذلك التدخل هو من أهم أسباب تراجع النمو الاقتصادي، والذي عادة ما يترافق مع نسب عالية من التضخم، مما حدا بالاقتصاديات الحديثة إلى علاج عجز الموازنة بتبني الرأسمالية الذي يعمل على تنظيم نفسه إلى أن يصل الاقتصاد إلى الاستقرار والتوازن بشكل تلقائي (الحاج، 2007).

ويرى الباحث أن تدخل الدولة من خلال ديوان المحاسبة في الرقابة على العمليات والنشاطات الاقتصادية في عجز الموازنة العامة أمر ضروري لحمايتها من الوقوع في مشاكل اقتصادية مستقبلية لن تستطيع السيطرة عليها مثل الاقتراض الغير مبرر مما يؤدي إلى تضخم في الدين العام وينعكس في زيادة في نفقات دفع الفوائد.

(2-1-2) ديوان المحاسبة ودوره في الموازنة (دائرة الموازنة العامة , وزارة المالية) :

يعتبر ديوان المحاسبة دائرة مراقبة وتدقيق مستقلة، بموجب قانون ديوان المحاسبة ويمارس رقابته على تنفيذ الموازنة وفقاً لنص المادتين (8،9) من قانون ديوان المحاسبة رقم (28) لسنة 1952م وفقاً لما يلي :

1-يكون ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالإيرادات العامة مسئولا عن:

- التدقيق في تحقق الضرائب والرسوم والعوائد المختلفة للتأكد من أن تقديرها وتحقيقها قد تمتا وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول فيها.

-التدقيق في تحقق الإيرادات العامة على اختلاف أنواعها للتأكد من أن التحصيل يجري في أوقاته المعينة وفقاً للقوانين والأنظمة المتعلقة فيها ومن أن قانون جباية الأموال الأميرية قد جرى تطبيقه على المكلفين الذين تخلفوا عن الدفع ومن أن التحصيل قد دفعت لصندوق الخزينة وقيدت في الفصول والمواد المخصصة لها في الموازنة العامة .

- التدقيق في معاملات شطب الإيرادات العامة والإعفاء منها للتأكد من عدم إجراء شطب وإعفاء في غير الحالات والأصول المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول فيها .

2-يكون ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالنفقات العامة مسئولا عن :

- التدقيق في النفقات للتأكد من صرفها للأغراض التي خصصت لها ومن أن الصرف قد تم وفقاً للقوانين والأنظمة .

- التدقيق في المستندات والوثائق المقدمة تأييداً للصرف للتأكد من صحتها ومن مطابقة قيمها لما هو مثبت في القيود .

- التأكد من أن إصدار أوامر الصرف تم حسب الأصول الصحيحة ومن قبل الجهات المختصة .

- التأكد من أن النفقات العامة قيدت في الفصول والمواد المخصصة لها في الميزانية العامة .

- التأكد من عدم تجاوز المخصصات المرصودة في الموازنة إلا بعد الترخيص بذلك من الجهات المختصة .

- التأكد من أسباب عدم الصرف لكل أو بعض المخصصات التي رصدت للأعمال الجديدة .

- التأكد من تنفيذ أحكام قانون الموازنة العامة ومن صحة الأوامر المالية الصادرة بمقتضاه .

3- كما يقوم موظفو ديوان المحاسبة بتدقيق المعاملات المالية قبل وبعد الصرف بالإضافة إلى التأكد من قيدها في الفصول والمواد المخصصة لها في الموازنة العامة، لكي يتمكن موظفو ديوان المحاسبة من القيام بواجباتهم فقد منحهم قانون ديوان المحاسبة حق الاضطلاع على جميع الوثائق والمستندات المتعلقة بالأمور المالية واللوازم بالإضافة إلى أية سجلات أو أوراق أو تقارير يعتقد موظف الديوان أن الاضطلاع عليها مفيد في قيامه بواجبه، كما يفرض القانون العقوبات على كل شخص يمنع موظف ديوان المحاسبة من إجراء التدقيق .

4- وفي بداية كل دوره برلمانيه على رئيس ديوان المحاسبة أن يقدم لمجلس الأمة تقريراً سنوياً يتضمن ملاحظاته عن الدوائر والمؤسسات التي كلف التدقيق في حساباتها مع بيان

المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها، كما أن لرئيس ديوان المحاسبة في أي وقت أن يقدم لمجلس الأمة تقارير خاصة يلفت نظره إلى أمور يرى أنها من الخطر والأهمية بحيث تستلزم تعجيل النظر فيها .

(2-1-3) مهام ديوان المحاسبة الأردني:

- مراقبة الإيرادات العامة والنفقات العامة وحساب الأمانات والسلف والقروض والتسويات والمستودعات على الوجه المبين في قانون الديوان.
- تقديم المشورة المالية والمحاسبية للجهات الخاضعة لرقابة الديوان .
- الرقابة على الأموال العامة للتأكد من سلامة إنفاقها بصورة قانونية وفاعلة .
- التأكد من سلامة تطبيق التشريعات البيئية المعمول بها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- التثبت من أن القرارات والإجراءات الإدارية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان تتم وفقاً للتشريعات النافذة. (ديوان المحاسبة الأردني)

(2-1-4) أهداف ديوان المحاسبة :

- المحافظة على المال العام والتأكد من سلامة استخدامه بصورة قانونية وفاعلة
- العمل على تطوير إدارة المال العام والتحقق من صحة الصرف طبقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية المفعول

- التنبيه إلى أوجه النقص في التشريعات المالية أو الإدارية المعمول بها، واقتراح وسائل معالجتها
- التأكد من سلامة تطبيق التشريعات البيئية المعمول بها
- التثبت من أن الإقرارات والإجراءات الإدارية تتم وفقاً للتشريعات النافذة. (ديوان المحاسبة)

(2-1-5) الرقابة التي يمارسها ديوان المحاسبة على الموازنة العامة (ديوان المحاسبة):

1-الرقابة القانونية:

ويتم في هذا النوع من الرقابة مطابقة العمل ذي الآثار المالية للقانون أو بمعنى أدق مطابقته لمختلف القواعد القانونية التي تحكمه شكلا وموضوعا ويندرج تحت هذا النوع من الرقابة صلاحيات الديوان في توجيه النظر في أي نقص يجده في التشريع المالي أو الإداري وله تعلق بالأمور المالية والتثبت من أن القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالأمور المالية والحسابات معمول فيها بدقة.

2- الرقابة المحاسبية:

وفي هذه الرقابة يتم تدقيق مختلف الجوانب التفصيلية للمعاملات المالية من حيث تفاصيل تحصيل الإيرادات العامة وحساب النفقات العامة وسلامة القيود ومطابقتها للقواعد والأطر المحاسبية وباختصار فهي رقابة مستنديه حسابية.

3- الرقابة المالية:

وتعرف هذه الرقابة على أنها منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمالية والمحاسبية والإدارية فهي حزمة من الرقابة المتعددة التي تمارس في وقت واحد بهدف التأكد من صحة وسلامة التصرفات المالية من كافة النواحي بغية المحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق أعلى درجة من الفعالية في النتائج المرجوة من إنفاق المال العام أو تحصيله.

4- الرقابة الاقتصادية:

يمارس الديوان هذا النوع من الرقابة نظرا لأهميتها البالغة، حيث يقوم الديوان بمراجعة نشاط السلطات العامة والمؤسسات والدوائر لجهة نفقاتها الإنمائية ومراقبة النفقات للمشاريع الكبرى والاهتمام بالقضايا الكبرى والمشاركة في اللجان التي تبحث وتناقش القضايا الاقتصادية العامة.

5- الرقابة الفنية أو رقابة الأداء:

يقوم ديوان المحاسبة بمتابعة مدى تقدم العمل في المشروعات الإنمائية أو تأخره أو تعثره ويلفت النظر إلى أي خلل أو انحراف يراه فيها، ويقوم الديوان بهذه الرقابة من خلال مراقبات الديوان .

مراحل رقابة ديوان المحاسبة على الموازنة:

1- الرقابة السابقة : وهي رقابة وقائية تهدف إلى تخفيف من وجه المسؤولية التي تتحملها الوزارات والجهات الحكومية المختلفة، وبالرغم من أهميتها إلا أنها تحوي عيوب عدم قدرتها في تحقيق

توافق الإيرادات العامة مع النفقات العامة، إذ قد تلجأ بعض الجهات الحكومية إلى زيادة الإنفاق العام المقدر عن الإيراد العام المقدر وما ينجم عن ذلك من زيادة الاعتماد على مصادر التمويل الأخرى.

2- الرقابة اللاحقة : وهي التي تبدأ بعد انتهاء السنة المالية وقفل الحسابات واستخراج الحساب الحساب الختامي للدولة وهي أكثر شمولية نتيجة التركيز الشامل على الإيرادات العامة والنفقات العامة وموازنة التمويل وإظهار حالات تقاعس الجهات الحكومية عن تطبيق قانون الموازنة إذ من المرجو أن تؤدي هذه الرقابة إلى دفع المسئولين في السلطة التنفيذية إلى توخي الدقة عند تنفيذ الموازنة وتطبيق اللوائح والتعليمات المالية وبالتالي منع كثير من المخالفات المالية والتقليل من اختلاف القيم الفعلية (الحسابات الختامية) عن القيم التقديرية (الموازنة العامة) وزيادة الفرق بين القيم الفعلية والتقدير هو نتاج لضعف وظيفة الرقابة لديوان المحاسبة. (ملا,2001)

(2-1-6): الموازنة العامة ونشأتها:

نشأة الموازنة العامة في العصور القديمة لم تكن مالية الدولة منفصلة عن مالية الملك حيث كانت ماليتها مختلطة مع بعضها بحيث ينفق الملك على الدولة كما ينفق على أسرته تعتبر فكرة إعداد موازنة النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة عن فترة زمنية مقبله فكرة حديثة كما هي علية حاليا.

إذ يرجع تاريخها إلى عام 1628م في إنجلترا عندما أصبح ضرورة اعتماد الإيرادات العامة

والنفقات العامة من السلطة التشريعية (ممثلو الشعب) والإذن للملك شارل الأول في جباية الضرائب لتمويل النفقات العامة، وإلى سنة 1789م فرنسا.

وقد تطورت فكرة الموازنة العامة من خلال تقرير مبدأ وجوب الإذن بجباية الضريبة من السلطة التشريعية (نواب الأمة) وبعد ذلك طالب النواب بضرورة الرقابة على كيفية إنفاق حصيلة الضرائب (المال العام). ومناقشة الفكرة تدريجياً بحيث أصبح من حق الأمة مناقشة كافة الإيرادات والنفقات الخاصة بالدولة في مجلس النواب لإقرار قانونها، ومن ثم الرقابة المستمرة على المال العام. (الهبة, 2012)

أما الآن أصبحت الموازنة تعتبر المرآة التي تبين وضع هذه الدولة، فهي تبين ما الذي تنوي الحكومة أن تفعله، وكيف ستقوم بتمويل ذلك من خلال الضرائب، أو الاقتراض، أو المساعدات الأجنبية ...الخ، كما أن الموازنة العامة تعكس أولويات الدولة في خططها المستقبلية (العدوان، والشرعة، 2014).

(2-1-7): مفهوم الموازنة العامة

الموازنة العامة: هي خطة أو برنامج للعمل في فترة مستقبلية، تهدف إلى تنظيم وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي لمنشأة معينة، في حدود الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة

(راضي، وحجازي ,2006)

وبالتالي فإن الموازنة العامة هي دراسة الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة والتي تتم من خلال توجهات الدولة وفلسفتها في النواحي الاقتصادية.

ويعرفها الشبلي بأنها "برنامج عمل الحكومة لفترة زمنية مقبلة غالبا ما تكون سنة زمنية واحدة، وتحتوي على أرقام تقديرية للنفقات العامة والإيرادات العامة التي تخضع لمصادقة السلطة التشريعية عليها مسبقا، وتهدف إلى تحقيق غايات اجتماعية واقتصادية وتفيد في مجالات التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقييم والتحليل" (الشبلي، 1993).

تعني كلمة موازنة في اللغة عدة معاني منها المساواة، المقابلة، وهي مشتقة من كلمة ميزان ويعني هذا الأخير العدل ويقال في لغة العرب: وازن بين شيئين موازنة. (هند ،2009)

وأطلق لفظ الموازنة في بادئ الأمر على حقيبة النقود أو المحفظة العامة ثم قصد فيها بعد ذلك مالية الدولة، وفي جميع الحالات تعني كلمة الموازنة العامة الإيرادات والنفقات العامة للدولة، واستخدام لفظ الموازنة لأول مرة في بريطانيا ويقصد فيه الحقيبة التي يحمل فيها وزير الخزانة بيان الحكومة من موارد الدولة وحاجاتها إلى البرلمان، ثم استخدم اللفظ بعد ذلك للإشارة إلى مجموعة الوثائق التي تحتويها حقيبة وزير الخزانة، أي الخطة المالية الحكومة وهو بصدد تقديمها للبرلمان للحصول على موافقة الهيئة التشريعية.(Burkhead, 1963, p2)

وعلى هذا فإنّ الموازنة العامة للدولة ما هي إلاّ خطة مالية يتم على أساسها اتخاذ القرارات الخاصة بالنفقات العامة للدولة وإيراداتها العامة لفترة لاحقة، أي أنها تمثل برنامجا ماليا يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها. (قطب، ص17)

وللموازنة العامة مفاهيم تخضع لآليات إطار ذلك المفهوم على النحو التالي (المهايني، 2001):

- **المفهوم القانوني للموازنة:** إن الموازنة العامة للدولة هي قانون لأنها تمر بنفس الإجراءات التي يمر فيها تشريع أي قانون وشمولها على إحكام قانونية تنظم مالية الدولة كما أن معظم الدساتير تتضمن أسس وقواعد إعداد الموازنة العامة للدولة من حيث الإعداد إلى التشريع وتصدر أرقامها بموجب قانون الموازنة السنوي.
- **المفهوم التخطيطي للموازنة:**- أن التغير الحاصل في مفاهيم الدولة وتغيرها من الدولة الحارسة إلى الدولة المنظمة وممارستها لمختلف الأنشطة الاقتصادية ورغبة الحكومات في إيجاد توازن حقيقي للاقتصاد القومي اثر على مفهوم الموازنة التقليدي وأصبح ينظر إليها أي للموازنة على كونها أداة أساسية للتخطيط وأصبح هناك ربط بين التقديرات وبين تحقيق الأهداف وأصبحت المهمة الجديدة هو التحليل للأرقام بضوء السياسات العامة .
- **المفهوم الاقتصادي للموازنة:**- يعد التحول المشار إليه في المفهوم التخطيطي لتدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي لغرض تحفيز الاقتصاد القومي برفع معدلات النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وأصبحت الموازنة الأداة التي بواسطتها يكبح جامح التضخم أو الكساد الاقتصادي وهي وسيلة لدعم التخطيط على المستوى القومي.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن الموازنة العامة تتصف بعدة صفات وهي:

- أنها خطة مالية: فهي تعبر عن مجموعة من الأرقام التي تشير إلى النفقات والإيرادات العامة للدولة.

- أنها سنوية: أي غالبا ما تكون لسنة واحدة مقدرة فقط، بالرغم انه من الممكن أن تكون لأكثر من سنة واحدة، حيث يتم الخروج عن هذه الصفة لمواجهة بعض الظروف التي تمر فيها الدولة.
- لها صفة قانونية.
- إنها تقديرية: فالموازنة لا تحتوي على أرقام فعلية للنفقات العامة والإيرادات العامة للدولة
- إن لها أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية.
- ويمكن الاستفادة من الموازنة في مجالات الإدارة والتخطيط والرقابة، والتحليل والتقييم.

(2-1-8) مراحل الموازنة العامة (الهبة ,2012) :

أن الموازنة العامة تدور في دورتها إلى عدة مراحل وهي:

1- مرحلة التحضير:

تقوم الأجهزة المختصة المتمثلة بالجهاز المالي بدراسة كافة الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية وتقدير ما هي احتياجات البلد في هذه المرحلة.

2- مرحلة الإعداد :

في هذه المرحلة تقوم الجهات المختصة في المالية وكافة الجهات المختصة الأخرى بتقدير

الإيرادات العامة المتوقع الحصول عليها والنفقات العامة المتوقع صرفها .

وهذه التقديرات لابد أن تكون واقعية تستند كذلك إلى خبرات العاملين في هذه الأجهزة بحيث تكون التقديرات أقرب إلى الواقع.

3- مرحلة المصادقة :

بعد إعداد الموازنة من قبل مجلس التشريع وتقديمها إلى مجلس النواب ويتم مناقشة الموازنة من قبل مجلس النواب أو البرلمان وإعطاء الملاحظات عليها ومايتم على حسب النظام السوقي .

4- مرحلة التنفيذ :

تقوم كافة الأجهزة بتحصيل الإيرادات العامة كما جاءت في مشروع الموازنة العامة وتقوم كافة الأجهزة بصرف النفقات العامة وفق لما جاء بالمشروع الموازنة العامة.

5- مرحلة المراقبة :

تكون قبل التنفيذ وأثناء التنفيذ وبعد التنفيذ.

أهمية تخطيط الموازنة العامة للدولة:

التخطيط هو تقرير مسبق لما يجب أن يكون وما يجب عمله وكيف يتم ومتى، ومن المسئول عن ذلك، ومن ناحية أخرى فهو نشاط تقوم فيه الحكومة بهدف التحكم والتأثير في طبيعة واتجاهات ما يحدث من تغيرات ونمو في الدولة، وهو لا بد أن يتم بصورة مستمرة لضمان استمرارية الدولة في عملها بكفاءة وفعالية وخوفا من انزلاقها في أزمات مستقبلية لم يتم التخطيط لمواجهتها. (راضي وحجازي،2001،ص14)

إن أهم ما يميز منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج هو الربط بين التخطيط المالي والتخطيط الاستراتيجي، وتخصيص الموارد المالية المتاحة وتوزيعها بين الوزارات والدوائر الحكومية وفقاً للأولويات الوطنية إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار النتائج التي تحققها هذه الجهات، حيث تقوم الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإعداد تقارير تتضمن تقييم ذاتي أولي لمؤشرات الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج وتقوم بإدراجها ضمن مشاريع موازناتها المقدمة إلى دائرة الموازنة العامة (دائرة الموازنة العامة)

الأسس العامة لتبويب الموازنة العامة: يعتبر التبويب أحد المراحل الهامة في المحاسبة إذ يتم فيها فرز البيانات المتعلقة بحساب معين أو بنشا معين على حدة ثم تجميع الحسابات المتشابهة أو المتجانسة في طبيعتها وتأثيرها على المركز المالي في مجموعات رئيسية وفرعية

-أن يكون ملائماً لطبيعة النشاط ويشترط في التبويب بصفة عامة ما يلي:

- أن يكون محققاً لأغراض الرقابة

- أن يكون ممهداً لمراحل التخليص وعرض النتائج ودراستها

وفيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة، يمكن القول بان التبويب يهدف إلى تحقيق أغراض أهمها:

1- توفير البيانات اللازمة لإعداد تقديرات الموازنة، وتيسير تنفيذها

2- تحقيق الارتباط الكامل بين الاستخدامات المقدرة لكل وحدة وبين البرامج المكلفة بتنفيذها

3- متابعة الوحدات الإدارية (ذات الإيرادات) في تحصيل الموارد وذلك بمقارنة المتحصلات الفعلية لكل نوع من الإيرادات بما هو مقدر لها .

4- فرض رقابة فعالة على النفقات العامة، وذلك بمقارنة الإنفاق الفعلي بالاعتمادات المخصصة لها، وبمقارنة الإنفاق الفعلي بالاعتمادات المخصصة لكل نوع من الاستخدامات .

5- تسهيل إعداد القوائم والحسابات الختامية والمقارنة مع السنوات السابقة (الهبة ,2012)

(2-1-9): القواعد والمبادئ الأساسية للموازنة العامة

وتخضع الموازنة العامة لعدة مبادئ وقواعد تتبعها معظم الدول وتتمثل تلك القواعد بما يلي:

1) وحدة الموازنة: أي أن الموازنة تشمل كافة معطيات الموازنة بشكل عام دون تجزئة، وتمثل كافة الموارد لأنشطة الدولة من إيرادات عامة ونفقات عامة، وتجمع في وثيقة واحدة، وفي أغلب الأحيان يكون هناك تجزئة للموازنة بشكل ملاحق لها (بدوي، 2009).

2) قاعدة سنوية الموازنة: الموازنة هي سنوية وقد تتباين الدول في تسمية بداية العامة أو السنة المالية، وذلك باعتبار أن الموازنة هي دورية عادةً، إلا أن بعض الدول والأنظمة خرجت عن تلك القاعدة فمنها من جعل الموازنة لعامين أو أكثر (مسعد، 2009).

3) مبدأ الشيوع: وذلك في أن الموازنة لا يمكن تجير جزء منها لسنة قادمة، أو اقتطاع جزء منها لغرض محدد، فهي عامة وهذا المبدأ يؤكد مبدأ الشمولية (المليحي، 2002).

4) توازن الموازنة: إن لفظ الموازنة يدل على هذا المبدأ توازنها فلا بد لها من أن تتوازن من حيث النفقات العامة والإيرادات العامة، إلا أن هذا المبدأ يخضع للكثير من التجاوز بسبب اختلاف المعطيات الاقتصادية واستخدام الموازنة العامة في التوجهات السياسية وللتأثير على قرارات الدول، فمن الممكن أن تزداد الإيرادات العامة عن النفقات العامة ومن الممكن العكس وبهذه الحالة يتكون عجز الموازنة (طاقة والعزاوي، 2010).

5) شمولية الموازنة: إن الموازنة العامة هي موازنة شامل لكافة ما يتعلق بالإيرادات العامة والنفقات العامة بشكل شامل وكامل دون إغفال إهمال لأي جزء منها مهما اختلفت، مما يجعلها أكثر قابلية للمراقبة والتدقيق (الحاج، 2009).

ويرى الباحث أن الموازنة العامة في الأردن تبنى بياناتها على مبدأ الشمولية الحقيقية على جميع الهيئات والدوائر الحكومية وذلك لأنها شاملة لجميع النفقات العامة والإيرادات العامة بحيث تظهر الإيرادات العامة إجماليا بدون خصم أي نوع من المصروفات المتعلقة بجبايتها.

و أن فوائد قاعدة الشمولية للموازنة العامة تتمثل بالأتي :

1- مراقبة إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة بشكل سهل وبسيط بالنسبة للسلطة التشريعية وتكون السلطة التشريعية على دراية بطبيعة وحجم النفقات العامة والإيرادات العامة لكل مرفق من مرافق الدولة ويسهل على السلطة التشريعية الرقابة الفعالية.

2- إن الأخذ بقاعدة الشمولية يؤدي إلى منع المغالاة بالإنفاق العام وترشيد الإنفاق الحكومي وعدم الإسراف والتبذير في النفقات العامة وبالنتيجة يؤدي إلى حسن إدارة الأموال العامة. (الهبة ,2012)

(2-1-10): أهداف الموازنة العامة (مسعود، 2006)

مع تطور دور الدولة من الحياد إلى التدخل وإلى قيادة النشاط الاقتصادي ككل. تطور مفهوم المالية العامة للدولة، وترتب على هذا اتساع مفهوم الموازنة العامة، إذ أن الموازنة العامة هي أداة المالية العامة في تحقيق الأهداف المالية والسياسية للحكومة والأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

1- الهدف المالي للموازنة العامة :

كان التأكيد في ظل الدولة في البداية منصباً على الاقتصاد في النفقات العامة فهي من أجل تخفيف العبء الضريبي على المجتمع، وحيث أن الموازنة هي الأداة التي تعكس مركز الدولة المالي، لذا نودي بضرورة تحقق تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة وإنفاقها هو هدف مالي وهو الهدف الوحيد للمالية العامة، أي تحقق مبدأ توازن الموازنة.

وكان الغرض أو الهدف من جباية الإيرادات العامة وإنفاقها هو هدف مالي وهو الهدف الوحيد للمالية العامة للدولة، ولم يكن تحقيق أهداف أخرى مقصودة في حد ذاتها.

ومع توسع دور الدولة إلى الدولة الحديثة، اتسع كذلك نطاق النفقات العامة ليشمل المدفوعات التحويلية والاستثمار العام، كما اتسع نطاق الإيرادات العامة ليشمل إيرادات الدولة من الاستثمار العام والقروض الخارجية والداخلية والمنح. فالإيرادات العامة والنفقات العامة لم تعد إيرادات ونفقات الدولة فقط. وقد ترتب على هذا اتساع نطاق المالية العامة وأهدافها التي يجب تحقيقها من خلال الموازنة العامة. فأصبحت الموازنة العامة عبارة عن بيان تفصيلي بكافة تقديرات إيرادات الدولة ونفقاتها. ولم يعد الهدف المالي –توازن الموازنة– هو الهدف الوحيد للمالية العامة إذا أعطيت الأولوية إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية حتى لو تطلب الأمر عدم توازن الموازنة العامة. وحدوث عجز أو فائض.

وفي البلدان الاشتراكية تعتبر الموازنة العامة من أهم أجزاء الخطة المالية. وهي المسؤولة عن تحقيق الهدف المالي في تمويل الخطة الاقتصادية.

2- الأهداف الاقتصادية :

بعد الاتساع الذي حصل في نطاق دور الدولة تحملت المالية العامة عبء تحقيق الأهداف الاقتصادية كإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية والاستقرار والنمو الاقتصادي، واستخدمت الموازنة العامة كأداة في تنفيذ السياسة المالية من أجل تحقيق الأهداف المذكورة. ففي فترات الرواج والازدهار يتم استخدام سياسات مالية مقيدة تكون فيها الموازنات العامة في حالة فائض (الإيرادات

العامة أكبر من النفقات العامة) من أجل سحب بعض من القوة الشرائية وتخفيض الطلب الكلي، وبذلك يكبح جامح التضخم وتقل أضراره، أما في فترات البطالة والركود أو الكساد فإن السياسات المالية تكون سياسات توسعية يتم تنفيذها من خلال موازنات عامة في حالة عجز، أي أن النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وذلك بهدف نقل الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل والاستقرار هناك ومن ثم يأتي دور الدولة في استخدام السياسة المالية الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

3- الأهداف الاجتماعية :

لا تقل أهمية تحقيق التوازن الاجتماعي عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى الاستخدام الكامل، فالتوازن الاجتماعي يمكن أن يتحقق من خلال الموازنة العامة، ففي حالة الحصول على الإيرادات العامة من الضرائب المباشرة التصاعدية التي يتحمل عبئها ذوي الدخول الكبيرة، واستخدامها في تغطية بعض أنواع النفقات العامة التي يستفيد منها ذوي الدخول الصغيرة، كإعانات البطالة والضمان الاجتماعي وإعانات السكن والتعليم المجاني والخدمات الصحية وغيرها، فإن هذا يقود إلى إعادة توزيع الدخل القومي.

كما أنه بالإمكان استخدام الموازنة العامة كوسيلة للتوجيه الاجتماعي، كتقديم بعض الإعفاءات الضريبية أو العلاوات العائلية أو منح بعض الحوافر التي تشجع على زيادة النسل، إذا كانت الدولة ترغب في زيادة عدد السكان، كما هو الحال في فرنسا واستراليا. ومثال ذلك أيضاً فرض ضرائب عالية على سلع غير مرغوبة اجتماعياً مثل الدخان والمشروبات الكحولية.

4- الأهداف المحاسبية :

تمر الموازنة بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية.

إنّ أهمية الموازنة من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات العامة والنفقات العامة التي ينبغي على المصالح الحكومية تنفيذها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يخصص لكل نوع من الإيرادات العامة والنفقات العامة حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للموازنة العامة، والذي يتضمن الإيرادات العامة والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة العامة في مراحلها المتعددة إلا أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة.

مما سبق يتضح وحتى تؤدي الموازنة رسالتها وبالتالي تحقيق الأهداف المطلوبة منها يجب رفع مستوى المهارة مع تحسين الأنظمة الإدارية والمحاسبية.

(2-1-11): طبيعة الموازنة العامة للدولة

تأخذ الموازنة العامة للدولة أكثر من صفة نحاول التطرق إلى مختلف هذه الصفات القانونية والمالية على النحو التالي:

1- الطبيعة القانونية

تأخذ الموازنة العامة الصفة القانونية فهي من ناحية الشكل تمر بجميع المراحل التي يمر بها القانون، صدورها من السلطة التشريعية في في شكل قانون فهذا يكفي كل الكفاية لاعتبارها قانونية، بما أن الموازنة تكتسب الصفة القانونية من القانون الذي يجبرها ويجعلها ملزمة، لهذا ينبغي أن نفرق بين الموازنة في حدّ ذاتها وقانون الموازنة. فالموازنة العامة في معظم الدول تقوم السلطة التنفيذية بتحضيرها ثم تعرضها على السلطة التشريعية لاعتمادها فإذا وافقت عليها صدر بها قانون يعرف بقانون اعتماد الموازنة أو قانون ربط الموازنة، أما الموازنة في حدّ ذاتها تعتبر عملا إداريا رغم موافقة السلطة التشريعية عليها، كما أنّ السلطة التنفيذية تمارس اختصاصها في شكل قرارات إدارية.

أما قانون الموازنة لكونه صادر عن السلطة التشريعية فيعد عملا تشريعيا من ناحية الشكل فقط، أما من ناحية الموضوع فهو عمل إداري بحت لعدم احتوائه على أية قواعد جديدة ودائمة.

مما سبق نخلص إلى أنّ الموازنة العامة قد تكون عمل إداري في بعض جوانبها وقانوني في جوانب أخرى، فموازنة النفقات العامة ما هي إلاّ عمل إداري تقوم فيه السلطة التنفيذية، أما موازنة الإيرادات العامة فقد تكون قانوناً كما قد تكون عمل إداري. فالضرائب والرسوم التي تحصلها الحكومة فهي تحتاج إلى إذن من مسبق من السلطة التشريعية لجبايتها فهنا تكون الموازنة قانوناً، أما بعض الموارد الأخرى (بيع ممتلكات الدولة مثلاً) فتقدير الثمن يعدّ عملا إدارياً غير أنّ هذا الأخير له أهمية بالغة لهذا يعرض على السلطة التشريعية لإقراره (اعتماده). (مسعود، 2006، ص130-132)

2- الطبيعة المالية للموازنة العامة

من تعريف الموازنة يتضح أنها وسيلة الحكومة لتحقيق برنامج العمل الذي تتولى تنفيذه، وبالتالي هي البرنامج المالي للخطة، ولذلك فهي تعتبر في الأساس وثيقة مالية أو جدول محاسبي يبيّن المحتوى المالي للموازنة، والذي يشمل تقديرات النفقات العامة مع تقسيمها إلى أنواع مختلفة هذا من جهة والهيئات التي تتولى هذا الإنفاق من جهة أخرى، كما يتضمن تقديرات الإيرادات العامة مع توضيح مصادره المختلفة، لهذا أصبحت الموازنة العامة الإطار الذي يوضح اختيار الحكومة لأهدافها مع وسائل الوصول إليها، فالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يمكن تحقيقها من خلال الموازنة العامة بشقيها الإيرادات العامة والنفقات العامة. (مسعود، 2006، ص130-132)

مما سبق يمكن القول أنّ الموازنة هي التعبير المالي عن أهداف الحكومة التي تريد تحقيقها(أهداف المجتمع)، والظاهرة ببنود الموازنة سواء في جانب النفقات العامة أو الإيرادات العامة، إما من ناحية الأرقام المالية الواردة فيها أو من ناحية تفاصيل مصادر الإيرادات العامة وأوجه الإنفاق العام. (قطب، ص 17)

تصنيفات الموازنة:

1. التصنيف على أساس الوظائف.
2. التصنيف حسب البرامج.
3. التصنيف على أساس الغرض من الإنفاق العام.(شحرور,2013)

أهداف قانون المحاسبة والموازنة:

1. القضاء على التكرار والتبذير وعدم الكفاءة داخل المؤسسة الحكومية وما بينها ما أمكن.
2. جعل التخطيط المالي والرقابة المالية الشاملة عملية ممكنة.
3. تمكين الحكومة من التركيز على خطط السياسة العامة. (شحرور,2013)

(2-1-12) الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي:

إن الحساب الختامي عبارة عن كشف مسجل فيه كافة المبالغ الفعلية للنفقات العامة التي تقوم الحكومة بإنفاقها العام في السنة المعنية وكافة الإيرادات العامة التي تم تحصيلها خلال السنة والتمويلات المالية سواء أكانت داخليا (سندات حكومية) أو خارجيا (القروض)

أوجه الشبه بين الحساب الختامي والموازنة العامة:

- يتم إعداد الحساب الختامي والموازنة العامة عن سنة مالية تبدأ في 1/1 وتنتهي في 31/12
- يتم عرض كل منهما على السلطة التشريعية لأغراض الرقابة وتقييم أداء السلطة التنفيذية.
- يتم استخدام تصنيف موحد للحسابات لكل من حسابات الحساب الختامي وحسابات الموازنة العامة.

أوجه الاختلاف بين الحساب الختامي والموازنة العامة:

- أرقام الموازنة العامة هي أرقام تقديرية أما أرقام الحساب الختامي فهي أرقام فعلية.
- يتم إعداد الموازنة العامة عن سنة مالية قادمة في حين أن إعداد الحساب الختامي عن سنة مالية منصرمة.

- يتم إصدار الموازنة العامة بموجب قانون في حين لا يتطلب إصدار الحساب الختامي ذلك. (ديوان المحاسبة)

(2-1-13) أهمية الفرق بين التقدير في الموازنة العامة والفعلي في الحساب الختامي ودور ديوان المحاسبة :

أبرزت ملاحظات ديوان المحاسبة مدى حاجة الدولة إلى إعادة الكيفية التي يتم اتخاذ القرار فيها حيث أدى ضعف وارتباك الأداء سواء من ناحية القرارات الإدارية أم المشروعات الإنشائية

إلى تضخيم الموازنة العامة للدولة فضلاً عن عدم مصداقيتها وكذلك أدى الارتباك الإداري إلى

التأخر في تنفيذ خطة الدولة والأهداف المرجوة منها .

يتضح الارتباك الإداري في القرارات الحكومية عند إصدار أوامر تنفيذية تتضارب مع القوانين

السارية فيأتي التطبيق الفعلي مخالف تماماً مما هو متوقع، لقد فقدت الموازنة العامة بهذه

الصورة معظم الدور الذي من المفترض أن تعبر من خلاله عن حقيقة الوضع المالي للدولة

خلال سنة مقبلة ، وأصبحت مجرد تصورات أقرب إلى الخيال منها إلى التقديرات العلمية

المبني على أساليب سليمة للتقدير والتوقع، فنلاحظ افتقار تقديرات الموازنة العامة للدولة سواء في جانب الإيرادات العامة إلى الدقة والموضوعية، وقد برزت أيضا مظاهر التبذير والإسراف

في الإنفاق العام وعدم الرشد في تحصيله في الوقت الذي يعتبر فيه المال العام عصب الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد فهو 'أمانة عامة' يجب الحفاظ عليها، وهذا يظهر أهمية الفرق بين المقدر والفعلي وذلك لما له أثر على ضعف مصداقية الحكومة وضعف قراراتها كلما اتسع الفرق وضعف أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات والجهات الحكومية وقصور من ديوان المحاسبة على الرقابة بشكل سليم. (ملا ,2001)

(2-1-14): موازنة البنود

تعالج البنود والرقابة مشاكل الإدارة المالية والرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية تصنيف الموازنة حسب الغرض من البنود مأخوذة من الموازنة على شكل بنود حسب الغرض الذي تؤديه النفقات (الرواتب، الأجور، الإيجارات، وعدادات السفر...) وكانت أهداف موازنة البنود الفاعلية والرقابة بنود، فهي ركزت على الوظيفة المحاسبية وليس على كمية الخدمات المقدمة (عصفور، 2008).

في كل مرحلة من مراحل تطور الموازنة، لا بد أن تشتمل على ثلاث عناصر رئيسية (هي الوسائل التي تربط إنفاق الأموال بتحقيق الأهداف المخططة) (شحرور،2013):

1. الرقابة.
2. الإدارة.
3. التخطيط.

مميزات ميزانية البنود:

1. تركيز السلطة التشريعية على المخططات كوسيلة من وسائل مراقبة النشاط التنفيذي لمنع الاختلاس الحكومي.
2. اتساع نطاق المعلومات المالية (تقديم معلومات حول أغراض الاتفاق من قبل الدوائر ومدى التزامها بالقانون والنظام المالي).
3. زيادة قوة السلطة التنفيذية: حيث تؤدي هذه الموازنة إلى نظام مركزي هرمي لتنظيم الموازنة وزيادة الفاعلية وإحكام الرقابة على الموارد، وتقليل الحريات الإدارية لدى المدراء) عصفور، 2008).

فوائد ومحاسن نظام موازنة البنود.

يتمتع نظام موازنة البنود بفوائد أهمها (شحرور، 2013):

1. زيادة درجة الاتفاق بين المشتركين في عملية الموازنة لأن الموازنة العامة تعد بأسلوب تدريجي (أسلوب اتخاذ القرارات المالية) وهذا الاتفاق يؤدي إلى قلة المنافسة على المخططات المقترحة.
2. تقليص عبء الحسابات: الإعداد التدريجي للموازنة العامة سيحول دون اتفاق جهة واحدة بتقييح شامل لجميع النفقات العامة.
3. تجعل الخلافات سهلة الحل خصوصاً إذا كان الخلاف زيادة أو نقصان في بعض المخصصات وليس خلافا على سياسات وبرامج.

4. الشمول: لأنها منظمة بشكل يسهل معه فهي أهمية النفقات العامة والإيرادات العامة ومقارنتها بالسنة السابقة كما أنها تؤدي إلى الرقابة:

- تمكن السلطة المركزية من مراقبة الإيرادات العامة قبل الالتزام بالمخططات.
- تساعد في رقابة السلطة التشريعية على التنفيذية.
- مراقبة البنود مراقبة فعالة.
- تجانس الرقابة حسب القواعد والمعايير.
- وتجعل الرقابة شاملة تشمل كل بنود الاتفاق.
- تؤدي إلى رقابة دقيقة حيث يسهل مقارنة البنود الجارية بالمخططات السابقة.
- تساعد على تخفيض مخصصات الدوائر لتتفق مع الإيرادات العامة للدولة.

(2-1-15): موازنة الأداء

يرجع ظهور هذه الموازنة إلى تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتحديد في ولاية نيويورك بعد الحرب العالمية الثانية، ويعرف بعض الكتاب موازنة الأداء بأنها أداة إلى تبويب بيانات الموازنة العامة، بحيث يعطي الاهتمام لما تقوم الدولة من أعمال وليس لما تشتريه من سلع وخدمات.

.(J.Burkhead . Government, Budgeting OP-CiTe, 133 – 135)

أي أن موازنة الأداء توضح الأغراض والأهداف التي تتطلب الاعتماد من أجلها، كما توضح البرامج المقترحة تحقيقها هذه الأهداف فضلا عن معدلات كمية محددة يمكن فيها قياس المهام التي تم انجازها في كل برنامج على حدا، وتذهب موازنة الأداء إلى التركيز على ما تفعله الحكومة وليس على ما تبتاعه من أشياء ناقلة بذلك الاهتمام من وسائل التنفيذ ذاته.

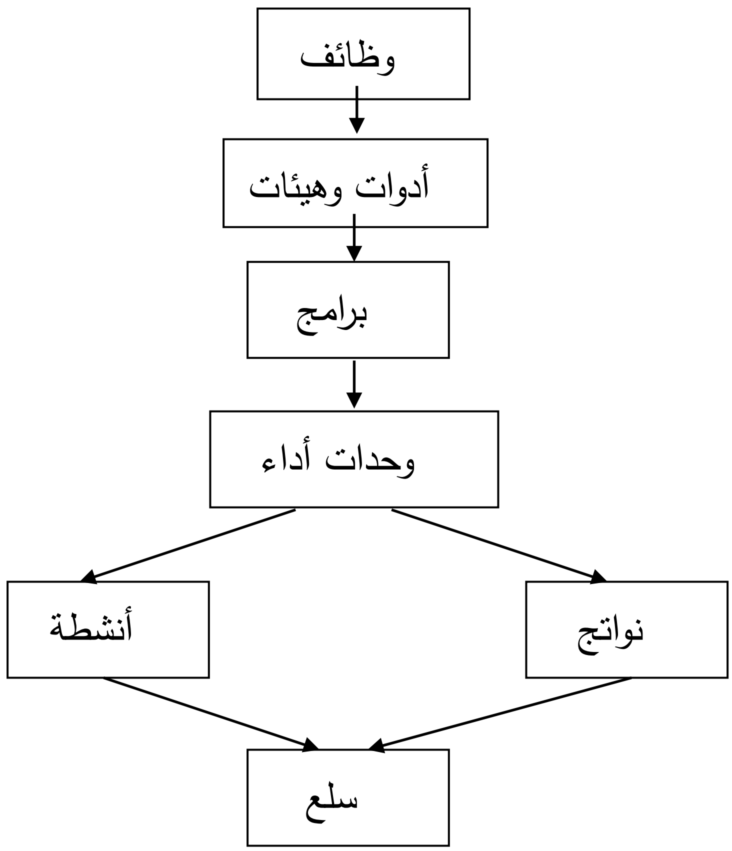
ومن هذا التعريف يتضح أن هذه الموازنة تقوم على أساس من المهام المنجزة دون المواد والسلع التي يتم الحصول عليها، بمعنى آخر أن القائمين على إعداد ميزانية الأداء لا يهتمون بالدرجة الأولى بتحديد عناصر الإنتاج المستخدمة في كل وحدة حكومية (أجور، مواد البناء ...الخ بل يهتمون بتحديد المنتج النهائي من استخدام هذه العوامل (بناء مدرسة مثلا) فاستخدام الأموال العامة، وفقا لهذا الأسلوب يتم بهدف تحقيق أهداف إنتاجية محددة.

ويلزم هنا التفرقة بين موازنة الأداء وموازنة البرامج، فموازنة البرامج ينصب التركيز فيها أساسا على تبويب الإدارات المختلفة إلى الوظائف الأساسية التي تؤديها الدولة، وكل وظيفة منها تشمل برامج أساسية، وكل برنامج أساسي يشمل برامج فرعية، أي أن هذا الأسلوب يقوم على أساس النظر إلى احتياجات المجتمع ووسائل إشباعها كما تهدف طريقة الإعداد هذه (البرامج) إلى تحقيق الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد العامة بأفضل صورة ممكنة.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين تبويب موازنة الأداء والبرامج.

تبويب الأداء

الشكل رقم 10: يوضح تبويب الأداء



لمصدر: J.Burkhead . Governement , Budgeting OPCT, P 148

يتضح من هذا الشكل أن تبويب البرامج أوسع من تبويب الأداء وأن كل برامج يشتمل على عدد من الوحدات الإدارية التنظيمية ويدل هذا الرسم على أن الأداء يمكن أن يقاس في صورة أنشطة أو برامج نهائية، وأن مواد الإنفاق يتيسر تجميعها على أحد الأساسين (نواتج أو أنشطة).

يمكن القول أن تبويب موازنة الأداء يختلف عن تبويب الأخريات، حيث أن غرض تبويب الأداء يتمثل في التأكد من أن الأشياء التي تشتريها الحكومة لا تحسب وتصنف بحسب طبيعتها، باعتبارها كأشياء، وإنما يستلزم أن تنظم وتجمع وفقا للأنشطة المعدة لخدمتها، ومن هنا يتضح الفرق بين تبويب الأداء وبين التبويب التقليدي للموازنة العامة في الطريقة التي ينظر فيها أو تجمع بواسطتها السلع والخدمات المشترية ، فعلى سبيل المثال في ظل تبويب الأداء يعتبر الطن المشترى من الإسمنت جزءا من المدرسة، ويتم التركيز هنا على العملية أو الانجاز، ويتضح من هذا أن تبويب الأداء يهيئ الرابطة بين المشتريات وبين الإنجازات الأمر الذي أظهر عيوب التبويب التقليدي للموازنة العامة.

العوامل والأسباب التي أدت إلى المناداة بموازنة الأداء (عصفور، 2008):

1. التدخل الحكومي من اجل توجيه الاقتصاد من اجل توزيع الموارد توزيعاً كفأ بسبب الحرب والأزمات الاقتصادية المتعلقة ظهير الثروة المالية والاقتصادية (العلاقة بين الإنفاق العام والظروف الاقتصادية).
2. التطور في إعداد ومناقشة الموازنة حيث أصبحت وسيلة لتمحيص وتنسيق برامج الدوائر الحكومية وفاعلية نشاطاتها.
3. انتقال الاهتمام من الرقابة على تفصيلات بنود الموازنة العامة إلى التركيز على المصادر المالية والاقتصادية نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي وزيادة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

4. الاهتمام بمحاسبة التكاليف من اجل تخصيص النفقات العامة وتوزيعها بطريقة فعالة حيث كان التركيز على التنفيذ والأداء أكثر من التركيز على بنود الأداء.

أهداف ومميزات موازنة الأداء:

يتمتع نظام موازنة الأداء بفوائد أهمها (شحرور، 2013):

1. وثيقة بحيث (تقدم معلومات لاتخاذ القرارات وزيادة الرقابة).
2. لها مدلول إداري فهي تساعد الإداريين لتقسيم فاعلية عمل الوحدات المنفذة.
3. تقيس الأداء عن طريق تكاليف وحدات تنفيذ العمل وإجمالي العمل المنجز.
4. إنها امتداد لموازنة البرامج عن طريق تكاليف الوحدات المجزأة.
5. تعتمد على بيانات سابقة تتعلق بالإنجاز السابق في حين موازنة البرامج تتعلق بالمستقبل.
6. تقيس الانجاز حسب المعايير الموضوعة لوحدات العمل.
7. تتطلب استخدام سلطة الموازنة، (تنفيذ النشاطات المقررة).
8. اهتمامها بالعمل والتنفيذ أكثر من اهتمامها بالرقابة.
9. إنها تحاول الربط بين مستوى الأداء بالنفقات المخصصة للقيام بالأنشطة.
10. سهولة تطبيق أسلوبها دون الحاجة إلى برامج عامة وإجمالية.

متطلبات تطبيق موازنة الأداء (عصفور، 2008).

1. التركيز على أهمية الوثائق والدراسات (تصنيفها بشكل يسهل فهمها وتفسيرها للسلطة التشريعية.
2. وجود نظام للتصنيف مبني على الأهداف المتوقع انجازها.
3. وجود نظام فعال لمحاسبة التكاليف من اجل تحديد التكاليف المتغير.
4. تصنيف النفقات العامة على أساس برامج عمل.
5. توفير متطلبات خاصة لسلطة الموازنة.
6. تزويد الجهاز المركزي بجميع الخدمات والنشاطات التي قامت بها الدوائر.
7. تحليل الخدمات والنشاطات ومدى تطابقها مع الأهداف الموضوعة.
8. اختيار وحدة ملائمة لقياس حجم كل خدمة.
9. تحديد وضع أساس للحسابات (من اجل تصنيف النفقات العامة تبعا للخدمات).
10. حساب تكلفة الوحدة لكل خدمة.
11. الوصول إلى موازنة كل لنشاط (تكلفة كل وحدة × حجم العمل).
12. وضع القوانين التي تربط الموازنة بالنظام المحاسبي.
13. تطوير نظام التقارير الدورية.

(2–1–16): عجز الموازنة العامة

إن عجز الموازنة هو ببساطة عندما تنفق الحكومة في بلد ما أكثر مما تأخذ من الضرائب أو أشكال أخرى للدخل، أي يحدث عندما يزيد الإنفاق العام الحكومي عن الإيرادات العامة الموجودة، (http://useconomy.about.com/)، وعجز الموازنة يحدث بشكل عام على مستوى الدول المختلفة، وهي ظاهرة اقتصادية شائعة فعجز الموازنة ناتج بالأساس عن سوء تخطيط أو تقدير الحكومة للإنفاق العام (يونس، 2012).

إن دراسة عجز الموازنة العامة للدولة يطرح مسألة هامة بالنسبة للقطاع المالي، فإذا تم تمويل هذا العجز من قِبل المصرف المركزي عبر إصدار العملة، فإن ذلك سيؤدي إلى التضخم، وما ينجم عنه من مخاطر على الاقتصاد عامة وعلى القطاع المالي، خاصة عندما يؤدي التضخم في كثير من الأحيان إلى معدلات فائدة حقيقية سالبة، مما يؤدِّي إلى هجرة الودائع من القطاع المصرفي إلى استثمارات في قطاعات أخرى، مما يحرم القطاع المصرفي من الموارد.

وبالتالي فإن عجز الموازنة العامة فهو قصور الإيرادات العامة للدولة عن سداد النفقات العامة (طارق، والأمين، 2011).

ومن وجهة نظر الباحث فان إصدار العملة المتمثلة بالدينار الأردني لدفع عجز الموازنة العامة سيؤدي إلى التضخم في العملة وغلاء في الأسعار وضعف في قيمة صرف الدينار الأردني ومما يؤدي سلبا على الاقتصاد الأردني

أما إذا تم تمويل هذا العجز عبر إصدار سندات أو أذون الخزينة فإن زيادة الاستدانة عبر تلك الإصدارات سيؤدي إلى رفع معدلات الفائدة، إذ أن معدل الفائدة على سندات الخزينة يمثل معدل الفائدة الخالي من المخاطر وأي معدل فائدة يتقاضاه القطاع المصرفي أو يدفعه للمودعين هو أعلى من هذا المعدل. وبالرغم من أن المصارف هي بحاجة لسندات الخزينة لاستثمار جزء من فائض مواردها وإدارة سيولتها ومخاطرها، فإن زيادة اللجوء إلى سندات الخزينة لتمويل عجز متنامي في الموازنة العامة للدولة تؤدي إلى الضغط على الاستثمار الخاص، حيث ترتفع معدلات الفائدة وتكلفة الاقتراض على قطاع الأعمال، وبالتالي يمتنع هذا القطاع عن الاستدانة بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض وبالتالي حرمانه من الموارد المالية اللازمة لرفد استثماراته بالتمويل اللازم (Stroup, 2008).

(2-1-17): آثار العجز في الموازنة العامة

لعجز الموازنة العامة العديد من الآثار السلبية يمكن تلخيصها على النحو الآتي (الصوص، والجلبي، 2012):

- الأثر على الاستهلاك: يتمثل أثر الإنفاق العام والعجز في الموازنة على الاستهلاك من خلال أن جزء من هذا العجز يوجه إلى الطلب المباشر على السلع والخدمات من قبل الجهاز الحكومي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي من جهة أخرى جزء من هذا العجز يحول إلى دخول الأفراد سواء أكانت بمقابل أو بدون مقابل الأمر الذي يزيد الاستهلاك القومي.

- الأثر على الادخار والاستثمار: يزيد الإنفاق العام وبالتالي عجز الموازنة من دخول الأفراد وبالتالي زيادة القدرة على الادخار ولذلك مع زيادة العجز تزيد المدخرات القومية، وذلك ينعكس في زيادة الاستثمار القومي إذا ما وجهت هذه المدخرات نحو المشاريع الإنتاجية الفعالة في المجتمع، ومن جهة أخرى هناك كثير من العجز المالي في الموازنة يوجه إلى مشاريع استثمارية مما يؤدي إلى تراكم رأس المال القومي.
- الأثر على الناتج المحلي الإجمالي: إن توجيه العجز المالي في الموازنة نحو المشاريع الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي كما أن النفقات العامة وبالتالي عجز الموازنة يؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج إلى القطاعات التي تشجعها الحكومات وبالتالي تنتقل من قطاع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى بما يتلاءم مع تحقيق زيادة الناتج المحلي.
- الأثر على المستوى العام للأسعار: تفترض النظرية الاقتصادية أن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج ولكن هذا يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي حيث يزداد الأثر على الإنتاج وتنخفض الأسعار إذا كان الجهاز الإنتاجي مرنا، أما في الدول النامية التي تمتاز بانخفاض مرونة جهازها الإنتاجي فان اثر زيادة الطلب الكلي يتجه إلى رفع المستوى العام للأسعار وذلك لعدم مرونة عوامل الإنتاج.
- الأثر على الدخل القومي: لا يقتصر أثر العجز المالي في الموازنة على الآثار الاقتصادية المباشرة وإنما يشمل أيضا الآثار الغير مباشره المرتبطة بدورة الدخل وذلك من خلال أثر الاستهلاك المولد وأثر الاستثمار المولد حيث أن الإنفاق الاستثماري الإضافي يولد زيادة

في الدخل القومي أكبر من حجم ذلك الإنفاق وذلك وفقاً لنظرية المضاعف والتي تعتمد على الميل الحدي للاستهلاك.

- الأثر على النمو الاقتصادي: إن أثر العجز المالي على الاقتصاد القومي في اتجاه زيادة نموه نتيجة زيادة الاستهلاك والادخار والاستثمار الأمر الذي ينعكس على زيادة الإنتاج القومي والدخل القومي، وبالتالي ارتفاع معدل نمو الاقتصاد بشكل عام.
- الأثر على الدين العام الداخلي والخارجي: تفترض النظرية الاقتصادية أن العجز في الموازنة قد يوجه إلى خدمة الدين العام وذلك من خلال خدمة هذا الدين وتسديد أقساطه وفوائده شريطة أن لا يكون تمويل العجز عن طريق زيادة المديونية الخارجية. أما إذا كان العجز ممولا من الاقتراض بشقيه فمن المفترض أن يؤدي ذلك إلى زيادة المديونية الداخلية والخارجية ولاسيما في الدول النامية التي تفتقر إلى الموارد الكفيلة بسبب احتياجاتها فتلجا إلى الاقتراض لتمويل إنفاقها العام.

ويرى الباحث أن تأثير عجز الموازنة العامة بشكل خاص على المملكة الأردنية الهاشمية يؤثر في ضعفها اقتصاديا وذلك بإضعاف المشاريع الرأسمالية بسبب عدم قدرتنا الكافية على الإنفاق عليها ووجود عجز متراكم ومديونية عالية وهذا يجعل تفكير المملكة محصورا حول إمكانية سداد هذه المديونية وعدم النظر لإنشاء مشاريع أو استثمارات تنعش الاقتصاد الأردني وتخفف من عجز الموازنة العامة للدولة.

(2-1-18): التصحيح الاقتصادي وأثره على عجز الموازنة العامة:

هنالك عدة مراحل احتاج لها الاقتصاد الأردني أبرزها:

ان مرحلة التصحيح الاقتصادي الأولى في الأردن والتي أعقبت الأزمة المالية والاقتصادية الحادة التي واجهتها المملكة في أواخر عام 1988 ممثلة بأزمة سعر صرف الدينار وتفاقم وضع المديونية الخارجية، حيث شرع الأردن في نيسان 1989 بتنفيذ برنامج تكيف هيكلي يغطي الفترة (1989-1993)، إلا أن العمل بهذا البرنامج لم يستمر لأكثر من (15) شهراً، نظراً لتأثر البلاد سلباً بأزمة حرب الخليج الثانية، وعاود الأردن مفاوضاته في إبرام اتفاقية برنامج تكيف هيكلي جديد للفترة (1992-1998) وذلك بهدف مواجهة أزمة المديونية الخارجية، واستعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وتصحيح الاختلال الذي تراكم عبر السنوات السابقة. وعلى الرغم من أن المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه المرحلة تبين نجاح الجهود الإصلاحية في الوصول إلى سياسة ناجحة لإدارة الاقتصاد الكلي ارتكزت على الاحتواء التدريجي للعجز المالي وتطبيق منظومة واسعة من الإصلاحات الهيكلية. (الزعبي، عثامنة ,2009)

مرحلة التصحيح الأخيرة (2012-2015) والتي سببها الرئيسي تفاقم عجز الموازنة العامة لم تحقق ما حققته المرحلة الأول من التصحيح الاقتصادي التي أنقذت الاقتصاد الأردني من الانهيار فقد تفاقم عجز الموازنة في هذه الفترة في المقابل فقد استطاع أن يخفض نسبة المديونية في عام 1990-2004 بنسبة 180% وفي عام 1989 إلى حوالي 60% في حين يفشل

برنامج التصحيح الاقتصادي وتسير المديونية عكس الاتجاه المطلوب , الفرق ليس في البرنامج , ولا في سياسة صندوق النقد الدولي الفرق في التطبيق العملي وأسلوب إدارة الاقتصاد الأردني.

(فانك،2014)

لو أن البرنامج نجح فعلا في تحقيق هذه الأهداف فما حاجتنا الآن لبرنامج تصحيح اقتصادي للسنوات 2016-2018 الذي يجري إعداده الآن (فانك ،2015)

(2-1-19): قراءة تحليلية لموازنة الأردن (سرايا نيوز ,2012)

تأثرت الموازنة العامة خلال 12 عاما الماضية بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت بتضخمها إلى مستويات غير مسبوقة.

وتشير أرقام رسمية في دراسة تحليلية إلى أن الحكومة أنفقت في موازنتها المركزية خلال الفترة (2000-2012)، ما مقداره 55.59 مليار دينار، استحوذت 5 بنود رئيسية على 66.5 % منها، هي رواتب الموظفين والتقاعد والدفاع والأمن ودعم المحروقات وفوائد القروض ولا تشمل الدراسة موازنات الوحدات الحكومية.

أما بالنسبة 33.5 % والتي تمثل النسبة المتبقية، فتوزعت على عدد من البنود أبرزها بند النفقات الرأسمالية والذي يتم بموجبه إنشاء للبنى التحتية والخدمات والمرافق.

ويؤشر التحليل إلى أن حجم الموازنة ارتفع من 2 مليار دينار في العام 2000، إلى 8 مليار دينار العام الحالي بارتفاع بلغت نسبته 260.%

وتظهر الأرقام أن بنود الإنفاق الأساسية التي نمت بموجبها الموازنة العامة هي رواتب الموظفين، التقاعد، مخصصات الجهاز العسكري، دعم المحروقات والمواد التموينية، وفوائد القروض.

أرقام الموازنة:

الجهاز الحكومي تضخم خلال 12 عاما بشكل كبير، فقد نمت فاتورة الرواتب من 375.8 مليون دينار في العام 2000، إلى 1.04 مليار دينار للعام الحالي، بنسبة ارتفاع بلغت 179 %، وهي مرشحة للارتفاع، وذلك بعد عملية إعادة هيكلة الرواتب التي تم تطبيقها أخيرا وسيتم تغطيتها بجزء من ملحق الموازنة.

ومن المتوقع أن تبلغ نسبة نمو فاتورة التقاعد خلال الأعوام 2010–2013، ما نسبته 42.6 %، أي ما يعادل 744.6 مليون دينار.

وتقدر أرقام رسمية بلوغ فاتورة التقاعد خلال عام 2013 بحوالي 1.06 مليار دينار مقارنة مع 999 مليون دينار المقدرة للعام الحالي، بارتفاع نسبته 6.3%.

الدفاع والأمن :

تشير الأرقام الرسمية إلى ارتفاع مخصصات بند الدفاع والأمن نتيجة مساهمته في توظيف أعداد كبيرة سنويا، حيث يرى مسئولون سابقون أن الأجهزة الأمنية ساهمت بحل مشكلة البطالة.

ويؤكد هؤلاء أن تداعيات الأحداث المحيطة بالمملكة طوال ألاثني عشر عاما السابقة ألقت بأعباء إضافية على تلك الأجهزة للحفاظ على الأمن والاستقرار في الأردن، بدءا بالحرب على العراق وانفلات الحدود مع الجارة الشرقية، مرورا بالحرب على "الإرهاب" وذلك بعد تعرض المملكة لتفجيرات عمان في 2006، وانتهاء بالأحداث التي تعيشها سورية حاليا. وبلغ حجم الإنفاق في بند الدفاع والأمن 1.9 مليار دينار في عام 2012.

فاتورة الطاقة :

أثرت الأحداث السياسية التي مرت على المنطقة خلال السنوات ألاثنتي عشرة الماضية سلبا على قطاع الطاقة في المملكة، وذلك بعد احتلال العراق من قبل أمريكيا والتحالف الذي افقد الأردن المنحة النفطية التي كان يقدمها نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين للمملكة والتي كانت تغطي نصف احتياجات السوق الأردنية مجانا في حين كان النصف الآخر مقابل سلع تصدرها المملكة للعراق.

ويلاحظ أن العام 2003 شهد تدفق مساعدات خارجية غير اعتيادية من حيث الحجم بلغت 937.4 مليون دينار لتعويض المملكة حينها عن تداعيات الحرب على العراق وتدفق اللاجئين العراقيين وما تلاها من كلف تكبدتها الخزينة الأردنية.

ومنذ العام 2006 – 2007، زادت تداعيات التوجه للأسواق العالمية خصوصا مع توقف المنحة الثلاثية من السعودية والكويت والإمارات في أيار (مايو) من العام 2005، ما دفع بالحكومات

المتعاقبة لتنفيذ سلسلة من الارتفاعات لتخفيف عن الموازنة والتقليل من تعرض الاقتصاد الوطني لعثرات وانتكاسات، وذلك لأن المملكة كانت قد خرجت من برنامج تصحيح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي في 2006.

وقفز دعم المحروقات، بحسب نشرات وزارة المالية بنسبة 500 %، من 133 مليون دينار خلال العام 2003 إلى 796.5 مليون في 2011، علما بأن موازنة عام 2012 قدر فيها الدعم 454 مليون دينار، إلا أن زيادة مقدار الدعم لبند المحروقات سيرفع مخصصات هذا البند إلى مليار دينار، لتصل نسبة الارتفاع في بند المحروقات خلال الفترة (2000–2012) الى651.%

ويلاحظ أن العجز الذي انعكس على ارتفاع المديونية البالغة 15.2 مليار دينار حتى نهاية تموز من عام 2012، قد ارتفع قرابة 2 مليار دينار مقارنة في عام 2011، جلها جاء من انقطاع إمدادات الغاز المصري نتيجة توليد الكهرباء من الوقود الثقيل بدلا من الغاز، حيث أن كلفة التحول إلى هذا النوع من المشتقات يكلف الخزينة 5 ملايين دولار يوميا، ما يعكس الأثر المباشر من تداعيات الربيع العربي على الموازنة بنحو 2 مليار دينار حتى هذا الوقت.

فوائد القروض:

بات بند فوائد القروض يضغط على الموازنة والتي ارتفعت خلال فترة الدراسة (2000–2012) بنسبة 86 %، حيث كانت 293 مليون دينار وحاليا 545 مليون دينار.

وبحسب الدراسة التجميعية، فإن مجموع المنح التي تلقتها المملكة خلال فترة الدراسة والممتدة 12 عاما، بلغت 7.6 مليار دينار على فرض قدوم المساعدة السعودية البالغة مليار دولار أي ما يعادل 700 مليون دينار، وإلا ستنخفض بذلك المقدار وسيرتفع العجز لمستويات لم تعهدها موازنات الدولة من قبل.

وعلى صعيد العوامل الخارجية، فإن احتلال العراق وانقطاع النفط كان لهما أثر كبير على الموازنة، ما أسهم في رفع العجز بعد العام 2003.

وقد ارتكزت أهم فرضيات الموازنة العامة للحكومة المركزية للعام 2015 على النقاط التالية- :

- نمو الإيرادات العامة المحلية بنسبة 9% عن العام 2014 وبحيث تنمو الإيرادات العامة الضريبية بنسبة 9.4% عن العام 2014 وذلك كنتيجة لإقرار المشروع الجديد لضريبة الدخل والذي تم قبل نهاية سنة 2014 وبطريقة غير متوقعة وغير منطقية، ويشكل ذلك زيادة في متحصلات ضريبة الدخل بنحو 130 مليون دينار في العام 2015، وذلك في إطار اتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولي لتحسين إيرادات ضريبة الدخل بالمبلغ المشار إليه.
- تتوقع الحكومة أن تصل المنح الخارجية إلى نحو 1128 مليون دينار بانخفاض قدره 37 مليون عن عام 2011، وتشير إلى أن نحو 800 مليون دينار هي حصيلة المنحة الخليجية وما تبقى من الدول الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بات بند المنح الخارجية يشكل ما بين 20-15 % من إجمالي الإيرادات العامة للبلاد، ما يشكل مخاطرة حقيقية في ظل صعوبة

استدامة مثل تلك الإيرادات العامة والتي تأتي لتمويل نفقات جارية سيصعب تمويلها مستقبلا في حال تراجعت تلك المنح، ما سيضغط بشكل كبير على عجز الموازنة في المستقبل.

- من المتوقع أن ترتفع النفقات الجارية بشكل طفيف وبنسبة 2.9 % في العام 2015 مقابل زيادة وصلت إلى نحو 11% في سنة 2014. وقد تركزت الزيادة في زيادة تكاليف المعيشة للعاملين في الحكومة .ويشكل ذلك ضغطا كبيرا للنفقات العامة. بيد أن ذلك يعني زيادة الضغوط على تحقيق أهداف ونشاطات الحكومة وتحقيقها لمؤشرات الأداء المطلوبة .تتوقع الموازنة العامة أن تنمو النفقات الرأسمالية بنسبة 5 % مقابل نمو وصل إلى 9 % في العام 2014.وتشير بيانات الموازنة إلى بنود النفقات الرأسمالية سيتم إنفاقها بنسبة 49 % (نحو 581 مليون دينار) على مشاريع مستمرة، وبنسبة 45 % (نحو 530 مليون دينار) على مشاريع قيد التنفيذ، ويبقى اقل من 6 % (نحو 64 مليون دينار) فقط لمشاريع جديدة. ولعل ذلك يشير إلى أننا أمام موازنة ليست تنموية بل موازنة انكماشية هدفها الأساس تحقيق أكبر خفض ممكن في النفقات العامة وتحقيق اقل عجز مالي ممكن، على حساب نفقات التنمية وتحريك عجلة الاقتصاد .
- تتوقع الموازنة العامة أن ينخفض العجز المالي بنحو 223 مليون دينار وبنسبة 24 % عن العام 2014، وبذلك يصبح العجز المالي للحكومة المركزية نحو 2.5 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ويمكن الإشارة هنا إلى النقاط التالية حول بنود النفقات العامة والإيرادات العامة المتوقعة للعام 2015:
- أن النفقات الجارية تشكل نحو 86 % من إجمالي النفقات الكلية للحكومة المركزية ويشكل كل من بند نفقات الجهاز المدني والعسكري ونفقات التقاعد والتعويضات وفوائد الدين العام نحو

74% من إجمالي النفقات العامة للحكومة وهي بذلك تصل إلى نحو 87 % من إجمالي النفقات الجارية. ومن الصعب الحديث عن أي تخفيضات يمكن اقتراحها في هذه النفقات فجميعها نفقات مستحقة غير قابلة للتفاوض أو التخفيض، ما يعني أن جل النفقات الجارية غير خاضع لاستخدام الحق الدستوري للنائب بتخفيض النفقات .

- النسبة المتبقية من النفقات الجارية والبالغة نحو 13 % يصعب القول بالدعوة إلى تخفيضها حيث أنها تتعلق بالبعد الاجتماعي للمواطنين من حيث دعم المواد الغذائية والمحروقات ودعم الجامعات والمعالجات الطبية والمعونات المتكررة، المحصلة هنا أن النفقات الجارية للحكومة المركزية والتي نمت بشكل محدود للعام 2015 وبنسبة 2.9 % فقط غير قابلة للتخفيض
- تشير بنود النفقات الرأسمالية إلى تراجع قيمة المشاريع الجديدة إلى نحو 64 مليون دينار للعام 2015 مقابل ما يزيد عن 100 مليون دينار للعام المنصرم. في حين أن النسبة الأكبر من النفقات الرأسمالية تتوزع بين مشروعات مستمرة بنسبة 49 % من إجمالي النفقات الرأسمالية ومشروعات قيد التنفيذ بنسبة 46 %. وعليه فإن الأثر النهائي سيتمثل في تراجع الدور التنموي للحكومة خلال العام 2015 بالرغم من نمو النفقات الرأسمالية بنسبة 24 % عن العام 2014
- إما في مجال الإيرادات العامة فالملاحظ هنا أن النسبة الأكبر من تحقيق النمو في الإيرادات العامة والبالغ 9 % يأتي في بنود الإيرادات الضريبية التي تشكل نحو 59 % من إجمالي الإيرادات العامة الكلية ويأتي على رأس ذلك إيرادات ضريبة المبيعات التي تشكل نحو 69 % من إجمالي الإيرادات الضريبية ونحو 48 %من إجمالي الإيرادات العامة المحلية. (إسناد التجمع الاستشاري للتطوير المالي والإداري، 2015)

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

(3-1) الدراسات العربية

(3-2) الدراسات الأجنبية

(3-3) ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

(3-1): الدراسات العربية:

1- دراسة اللوزي وآخرون (1997) الموازنة العامة في الأردن (من سنة 1979-1989م)

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على موضوعين مهمين مرتبطين بإعداد الموازنة العامة في الأردن وهما:

1- تحليل الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة من عام 1979الى عام 1989م , وإلقاء الضوء على مقدار التغير في النفقات العامة المتكررة والنفقات العامة الرأسمالية وتطور الإيرادات العامة المحلية والنفقات العامة المتكررة للدولة , بالإضافة إلى تحليل نسبة الإيرادات الخارجية إلى النفقات العامة الرأسمالية .

2- محاولة التأكد من وجود أو عدم وجود فروق ذات أهمية إحصائية بين الموازنتين التقديرية بشقيها، الإيرادات العامة والنفقات العامة والتي تقوم الحكومة الأردنية بإعدادها وتنفيذها عبر الخط الزمني المستخدم في البحث.

وقد قام الباحثون بتحليل الموازنة العامة في الأردن للفترة من 1979-1989م . وتم استخدام تحليل التباين كأداة إحصائية لمعرفة ما إذا كان هنالك تباين يتمتع بأهمية إحصائية بين الموازنتين التقديرية والفعلية.

ولقد توصل الباحثون إلى أن الموازنة التقديرية تتطابق إلى حد معقول مع الموازنة الفعلية بشقيها: الإيرادات العامة والنفقات العامة، وهذه النتيجة ربما تفسر على أنها كان مسئولا عن تفسير هذه النتيجة، بالرغم من التقلبات والتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تميزت بها المنطقة بشكل عام.

وتشير النتائج إلى أن الإيرادات العامة المحلية قد زادت بمعدل 20% سنويا والى أن الإيرادات الخارجية قد زادت بسنية 2,4% خلال سنوات الدراسة، ويعزى السبب في ذلك إلى سياسة التصحيح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة خلال سنوات الدراسة.

وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن الإيرادات العامة المحلية لم تغطي تمويل النفقات العامة المتكررة ويعود سبب ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض سعر صرف الدينار بالرغم من السياسة المالية التي تنتهجها الدولة لتحسين حجم الإيرادات العامة المحلية لزيادة الاعتماد على التمويل المحلي للنفقات العامة المتكررة .

2- دراسة ملا (2001) عنوان الدراسة : "تقييم الدور الرقابي لديوان المحاسبة : الرقابة المالية و الأداء المالي لدولة الكويت "

هدفت الدراسة إلى بيان الدور الرقابي لديوان المحاسبة في دولة الكويت , و أهمية هذا الدور في المحافظة على المال العام , حيث أوضحت الباحثة في دراستها موضوع الرقابة المالية بأنواعها وأهدافها , كما تطرقت إلى الإجراءات التأديبية التي يفرضها ديوان المحاسبة على المخالفين , كما

تناولت الباحثة في دراستها أنواع الرقابة التي يمارسها ديوان المحاسبة من حيث الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية .

وعن سلطة الديوان العقابية أوضحت الباحثة أوجه القصور في السلطات الممنوحة لديوان المحاسبة حول هذا الشأن في التشريع الكويتي .

3- دراسة الرحاحلة (2006) , بعنوان دور قانون ديوان المحاسبة في المحافظة على الأموال العامة في المملكة الأردنية الهاشمية في ظل المتغيرات المعاصرة

هدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على دور قانون ديوان المحاسبة الأردني في المحافظة على المال العام ، وقيامه بالمهام والواجبات الموكلة إليه في ظل المتغيرات المعاصرة , وذلك من خلال معرفة مدى تطابق ما يوفره القانون من بيئة تشريعية للقيام بعمله في ظل المعايير الدولية للرقابة العليا , اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة قانون ديوان المحاسبة والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ومقارنته مع قوانين بعض الدول العربية والمعايير الدولية في مجال الرقابة الحكومية.

4- دراسة سلوم (2007) , "الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ" , دراسة تحليلية .

هدفت الدراسة إلى إتباع أسلوب حديث في تقدير المصروفات العامة في ظل نظام الموازنة العامة للدولة ودور الموازنات الحديثة في تحديد حجم تلك المصروفات على مستوى الأقاليم والمحافظات .

كما هناك هدف لتحديد أسلوب تنفيذ الموازنة العامة باختيار النظام المحاسبي الملائم والذي يخضع إلى رقابة مستمرة إثناء التنفيذ سواء رقابة السلطة التنفيذية أو رقابة السلطة التشريعية للحد من عشوائية الصرف وتحديد الثغرات في حركة الأموال الداخلة والخارجة إلى الخزينة العامة .

وأوصت الدراسة إلى الجهات ا تشكيل فريق مشترك بين الجهات المعنية المالية والتخطيطية والاقتصادية لوضع التصورات التي تحقق الأهداف الأساسية والتي تتطلب إعادة النظر في قانون أصول المحاسبات العامة وقانون الموازنة من حيث الإعداد والتنفيذ والرقابة

وقد أظهرت الدراسة أن القانون لا يتوافق مع المعايير الدولية وأن قوانين بعض الدول العربية أكثر حداثة وتتفق نصوصها مع معايير الرقابة العليا الدولية، كما ان افراد العينة يرون بصورة عامة ضرورة اصدار قانون جديد يأخذ المستجدات المعاصرة بعين الاعتبار

5- دراسة الدوسري (2011) , بعنوان تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة لدولة الكويت

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في الكويت، شمل مجتمع الدراسة جميع المدققين في ديوان المحاسبة الذين يمارسون المهمات الرقابية والتدقيق على أعمال المؤسسات العامة في الكويت.

وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي للدعم الذي تقدمه الإدارة العليا بديوان المحاسبة، والتشريعات النافذة والمطبقة بديوان المحاسبة، والأدوات والأساليب العلمية التي يستخدمها مدقق الديوان، الكفاءات الفنية والإدارية القادرة على انجاز الرقابة.

وخلصت الرسالة توفير وتفعيل الأنظمة واللوائح والتعليمات اللازمة لتنظيم عملية الرقابة على أداء المؤسسات العامة، الاهتمام بتنظيم دورات تدريبية وبأساليب حديثة للمدققين الذين يتولون مهمة التدقيق على أعمال المؤسسة العامة.

6- دراسة العفاسي , (2014) بعنوان رقابة ديوان المحاسبة الادارية والمالية على الأجهزة الحكومية

هدفت الدراسة إلى تقييم الدور الرقابي والإداري والمالي لديوان المحاسبة الكويتي على الأجهزة الحكومية، وتحديد اختصاصات ديوان المحاسبة وصلاحياته كما أقرها المشرع الكويتي، كما هدفت إلى توضيح أبعاد الرقابة الإدارية والرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي.

وتوصلت هذه الدراسة أوكل المشرع لديوان المحاسبة مهمة إدارة المخالفات المالية، حيث تعرض المخالفات المالية للمسائلة، علاقة ديوان المحاسبة مع أجهزة الدولة علاقة تكاملية في مجملها تهدف إلى المحافظة على المال العام، أخذ المشرع بالنهج العقابي في رقابة ديوان المحاسبة حتى تكون لرقابته جدوى وأثر ايجابي.

وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة تفعيل مواد القانون التي تؤهل الديوان من التحويل إلى الأنشطة التأديبية مما يحقق الفاعلية لكافة القطاعات الموكلة للديوان من التدقيق والتفتيش عليها، تعاظم ظاهرة عدم التزام الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، العمل على إجراء تعديل تشريعي على قانون ديوان المحاسبة يعطي الحق للديوان بإبلاغ النيابة العامة بألفاظ واضحة و صريحة تطالب فيها بتأديب المقصرين وفق القانون .

(3-2): الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (2006) Thullah: بعنوان

The impact of Deficit Financing on Inflation in Sierra Leone

هدفت الدراسة إلى التحقق من تأثير تمويل العجز بوساطة الإصدار النقدي في حدوث التضخم في سيراليون خلال الأعوام (2004 -1970) , حيث أشارت الدراسة إلى تمويل العجز عن طريق ضخ العملة النقدية في البنوك مما يزيد من قدرتها على الإقراض وينعكس ايجابيا على زيادة الضرائب والاستثمارات وفرص العمل

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- هناك علاقة طردية بين مستوى عجز الموازنة وكمية النقود المعروضة وبين معدلات التضخم.

ب- هناك علاقة سالبة بين زيادة حجم الناتج المحلي ومعدلات التضخم.

ويرى الباحث أن ضخ العملة يزيد من التضخم مما يؤدي إلى ضعف قيمة العملة المعروضة.

2- دراسة (Labonte, 2014) بعنوان

Reducing the Budget Deficit: Overview of Policy Issues

هدفت الدراسة إلى بيان أسس وسياسات تخفيض عجز الموازنة حيث أشارت الدراسة إلى أن العجز في الميزانية الاتحادية كان الأكبر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منذ الحرب العالمية

الثانية، وتوصلت الدراسة إلى أن الانخفاض الأخير في العجز يرجع ذلك جزئيا إلى التحسن في الاقتصاد، وانقضاء التدابير المؤقتة المتخذة ردا على الركود، وخفض الإنفاق، وبينت أنه كان هناك أخطاء كبيرة لتوقعات الميزانية، وهناك حاجة إلى تعديلات تشريعية للحد من الإنفاق أو زيادة الضرائب للحفاظ على مسار مستدام، المصدر الرئيسي لعجز الموازنة المالية على المدى الطويل هو ارتفاع نسبة المسنين، والإنفاق على البرامج الصحية الرئيسية، مثل الرعاية الصحية والطبية.

ويرى الباحث أن تخفيض رواتب التقاعد عن المسنين والدعم عنهم يخفض من عجز الموازنة العامة في المستقبل .

3- دراسة (Gravelle, 2014) **بعنوان**

Addressing the Long-Run Budget Deficit: A Comparison of Approaches in united states America

هدفت الدراسة إلى تحديد مناهج مقارنة لعجز الموازنة على الأمد البعيد، وتوصلت إلى أن الزيادة في الدين يرجع ذلك أساسا إلى النمو في الإنفاق الفيدرالي على برامج الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، فضلا عن زيادة مدفوعات الفائدة، وأشارت الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من أن الإنفاق على هذه البرامج آخذ في الارتفاع، إلا أن نسبة العجز في الموازنة قد بقيت ثابتة أو انخفضت، كما أشارت الدراسة إلى أن إجراءات تخفيض عجز الموازنة غير كافية للحد من العجز في المستقبل، والديون إلى مستوى يمكن تحمله، وهو يتطلب تخفيضات كبيرة في برامج التأهيل الاجتماعية مثل الأمن، والرعاية الطبية، والمساعدات الطبية.

(3-3) : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ركزت الدراسات السابقة في تحديد إطار وحيثيات الفروق بين المقدر والفعلي في الموازنة العامة وتحديد مفهوم عجز الموازنة وتتبع تطوره وأسبابه وأثاره.

وتحليل الموازنة العامة النفقات العامة والإيرادات العامة التقديرية والفروق بينها وبين الفعلية تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أهمية الموازنة وتحليلات الموازنة.

وما يميزها هي اهتمامها في مرحلة بناء الموازنة ممثلا في الفروق بين الناتج الناتج التقديري والفعلي المحددة في الموازنة وأهم وجه لهذا الاختلاف هو مقارنته الموازنات التقديرية المكونة من الإيرادات العامة والنفقات العامة وموازنات التمويل والموازنات الفعلية (الحسابات الختامية) المكونة من الإيرادات العامة والنفقات العامة وموازنات التمويل ودور رقابة ديوان المحاسبة على الموازنات وتبرز أهمية هذه الدراسة أيضا في كونها بحثت في أهم مؤرقات الحكومة الأردنية وإظهار العوامل المؤثرة على عجز الموازنة العامة في الأردن, كما تزداد أهميتها كون موضوعها باقي ولم تستطع الحكومات المتعاقبة حله وذلك بسبب غموض نتائج الرقابة المطبقة من ديوان المحاسبة على الموازنات وخصوصا في موازنات التمويل لوجود فروق بين المقدرة والفعلي .

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

أجابت هذه الدراسة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول والتي مثلت مشكلة الدراسة والفرضيات التي بنيت عليها وقد تم استخراج جميع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة الخاصة بمتغيراتها والجداول التالية تبين نتائج الدراسة :

4-1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

(4-1-1) الإيرادات العامة المقدرة

(4-1-2) الإيرادات العامة الفعلية

(4-1-3) الفروق الناتجة بين الإيرادات العامة المقدرة والإيرادات العامة الفعلية

(4-1-4)الفروق الناتجة عن المنح المقدرة والمنح الفعلية

(4-1-5) النفقات العامة المقدرة

(4-1-6) النفقات العامة الفعلية

(4-1-7) الفروق الناتجة بين النفقات العامة المقدرة والنفقات العامة الفعلية

(4-1-8) موازنة التمويل المقدرة

(4-1-9) موازنة التمويل الفعلي

(4-1-10) الفروق الناتجة بين صافي التمويل المقدر و صافي التمويل الفعلي

(4−2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

(4−3) اختبار الفرضيات

وبيان ذلك كما يلي :−

(4−1−1) الإيرادات العامة المقدرة

يبين الجدول (4−1−1) الإيرادات العامة المقدرة في الموازنة العامة للفترة 2004−2014

جدول (4-1-1): الإيرادات العامة المقدرة في الموازنة العامة للفترة 2004-2014

	القيمة بالمليون دينار أردني										
في عام	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الايرادت المحلية	1826	2000	2764	3380	4060	4782	4445	4768	4939	5296	5830
الايرادات الضريبية	1186	1368	1855	2369	2850	3256	3021	3368	3546	3770	4077
الضرائب على الدخل و الارباح	212	220	305	470	551	664	690	720	734	765	765
الضرائب الجمركية	190	208	310	338	0	0	0	0	0	0	0
الضريبه العامة على المبيعات	700	840	1080	1364	0	0	0	0	0	0	0
الضرائب على المعاملات المحلية الاخرى	84	100	160	197	0	0	0	0	0	0	0
الضرائب على الملكية	0	0	0	0	135	120	77	80	79	110	132
الضريبة العامة على السلع و الخدمات	0	0	0	0	1748	2100	1967	2299	2444	2610	2840
الضرائب على التجارة و المعاملات الدولية	0	0	0	0	359	307	287	269	289	285	340
الضرائب الأخرى	0	0	0	0	57	65	0	0	0	0	0
الايرادات غير الضريبيه	601	622	879	978	1210	1526	1424	1400	1393	1526	1753
الرخص	35	42	48	64	0	0	0		0	0	0
الرسوم	242	310	440	520	0	0	0	0	0	0	0
الايرادات من المؤسسات	69	91	86	110	0	0	0	0	0	0	0
ايرادات بدل خدمات حكومية	22	25	52	62	0	0	0	0	0	0	0
الايرادات المختلفة	233	154	253	222	240		322	288	333	308	385
عائدات التقاعد	0	0	0	0	16	21	23	23	24	24	24
ايرددات دخل الملكية	0	0	0	0	268	387	355	322	290	340	316
ايرادات بيع السلع والخدمات	0	0	0	0	646	760	663	702	702	807	977
الغرامات و الجزائات و المصادرات	0	0	0	0	40	63	61	65	44	47	51
ايرادات متنوعة	0	0	0	0		295	0	0	0	0	0
اقساط القروض المستردة	39	10	30	33	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الايرادات المحلية	1826	2000	2764	3380	4060	4782	4445	4768	4939	5296	5830
المنح الخارجية	472	1060	236	574	440	684	330	440	870	850	1151
مجموع الايرادات العامة	2298	3060	3000	3954	4500	5466	4775	5208	5809	6146	6981

المصدر (إعداد الباحث من الموازنة العامة الأردنية لسنوات سابقة , دائرة الموازنة العامة)

تبين نتائج سنوات الدراسة في الجدول السابق(4-1-1) مايلي :

أ- المتوسط الحسابي لجميع السنوات قد بلغ (4654) مليون دينار

ب- الانحراف المعياري لجميع السنوات قد بلغ (1459) مليون دينار

ج- أعلى الإيرادات العامة المقدرة في عام 2014 قد بلغ (6981) مليون دينار

د- أقل الإيرادات العامة المقدرة في عام 2004 قد بلغ (2298) مليون دينار

و تمتاز هذه الأرقام بوجود تفاوت واسع بين الإيرادات العامة المقدرة ضمن سنوات الدراسة إذ بينت أن الإيرادات العامة المقدرة في عام 2014 قد بلغت (6981) مليون دينار بأعلى قيمة , وبلغت (2298) في عام 2004 بأقل قيمة , وبلغ الانحراف المعياري (1459) مليون دينار كدليل على ارتفاع نسبة التذبذب وعدم الثبات .

ويبين الجدول (4−1−1) قيم المنح المقدرة في الموازنة العامة وفق مايلي :

أ− المتوسط الحسابي لجميع السنوات قد بلغ (646) مليون دينار

ب− الانحراف المعياري لجميع السنوات قد بلغ (301) مليون دينار

ج− أعلى المنح المقدرة عام 2014 قد بلغ (1151) مليون دينار

د−أقل المنح المقدرة في عام 2006 قد بلغ (236) مليون دينار

وتبين هذه الأرقام بوجود تفاوت واسع بين المنح المقدرة ضمن سنوات الدراسة إذ بينت أن المنح المقدرة في عام 2014 قد بلغت (1151) مليون دينار بأعلى قيمة , وبلغت (236)

في عام 2004 بأقل قيمة , وبلغ الانحراف المعياري (301) مليون دينار كدليل على ارتفاع نسبة التذبذب وعدم الثبات

. **4−1−2:** الإيرادات العامة الفعلية : يبين الجدول (4−1−2) الإيرادات العامة الفعلية في الحسابات الختامية للفترة 2004−2014

جدول (4-1-2) الإيرادات العامة الفعلية في الموازنة العامة الأردنية للفترة 2004-2014

	القيمة بالمليون دينار أردني										
في عام	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الايرادات المحلية	2088	2523	3120	3627	4375	4188	4263	4199	4727	5121	6028
الايرادات الضريبية	1429	1766	2133	2472	2758	2880	2987	3062	3352	3653	4036
الضرائب على الدخل و الارباح	218	284	411	495	603	765	625	667	688	682	766
الضرائب الجمركية	267	305	316	312	0	0	0	0	0	0	0
الضريبه العامة على المبيعات	827	1023	1219	1464	0	0	0	0	0	0	0
الضرائب على المعاملات المحلية الاخرى	117	154	187	201	0	0	0	0	0	0	0
الضرائب على الملكية	0	0	0	0	104	82	78	75	103	113	132
الضريبة العامة على السلع و الخدمات	0	0	0	0	1697	1698	1998	2033	2275	2533	2811
الضرائب على التجارة و المعاملات الدولية	0	0	0	0	307	290	286	287	286	325	327
الضرائب الأخرى	0	0	0	0	47	45	0	0	0	0	0
الايرادات غير الضريبيه	659	757	987	1104	1596	1287	1255	1116	1351	1446	1971
الرخص	40	49	54	63	0	0	0	0	0	0	
الرسوم	325	424	503	550	0	0	0	0	0	0	0
الايرادات من المؤسسات	100	78	122	165	0	0	0	0	0	0	0
ايرادات بدل خدمات حكومية	19	45	43	45	0	0	0	0	0	0	0
الايرادات المختلفة	175	161	265	281	220	280	326	225	290	302	518
ايردادت دخل الملكية	0	0	0	0	671	344	288	251	334	300	516
ايرادات بيع السلع والخدمات	0	0	0	0	656	611	594	600	682	792	882
الغرامات و الجزائات و المصادرات	0	0	0	0	49	52	47	40	45	52	55
عائدات التقاعد	0	0	0	0	0	21	21	21	24	22	21
المساهمات الاجتماعية	0	0	0	0	21	0	0	0	0	0	0
اقساط القروض المستردة	0	0	0	51	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الايرادات المحلية	2088	2523	3120	3627	4375	4188	4263	4199	4727	5121	6028
المنح الخارجية	667	501	305	343	718	333	401	1215	327	639	1236
مجموع الايرادات العامة	2755	3024	3425	3970	5093	4521	4664	5414	5054	5760	7264

المصدر (إعداد الباحث من الحسابات الختامية للموازنة العامة الأردنية لسنوات سابقة)

ويبين الجدول (4–1–2) قيم الإيرادات العامة الفعلية في الموازنة العامة ما يلي :

أ– المتوسط الحسابي لجميع السنوات قد بلغ (4631) مليون دينار

ب– الانحراف المعياري لجميع السنوات قد بلغ (1312) مليون دينار

ج– أعلى الإيرادات العامة الفعلية في عام 2014 قد بلغ (7264) مليون دينار

د– أقل الإيرادات العامة الفعلية في عام 2004 قد بلغ (2755) مليون دينار

(4–1–3) الفروق الناتجة بين الإيرادات العامة المقدرة والإيرادات العامة الفعلية مبينة ضمن التالي

جدول (4–1–3) الفرق بين الإيرادات العامة المقدرة والإيرادات العامة الفعلية للفترة 2004–2014

	القيمة بالمليون دينار أردني										
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المقدر	2298	3060	3000	3954	4500	5466	4775	5208	5809	6146	6981
الفعلي	2755	3024	3425	3970	5093	4521	4664	5414	5054	5760	7264
الفرق	-457	36	-425	-16	-593	945	111	-206	755	386	-283

المصدر : إعداد الباحث تم الاحتساب من الموازنة العامة والحسابات الختامية للفترة 2004–2014

يبين الجدول السابق وجود فرق بين النتائج الفعلية والمقدرة إذ تراوحت هذه الفروق بين أعلى قيمة للمقدر عن القيمة الفعلية بمقدار (755) دينار في سنة 2012 بقيمة موجبة وأقل قيمة للمقدر عن الفعلي (–593) في سنة 2008 بقية سالبة وفق ناتج طرح الإيرادات العامة المقدرة من الإيرادات العامة الفعلية.

ويبين الجدول (4–1–2) قيم المنح الفعلية في الموازنة العامة وفق ما يلي :

أ- المتوسط الحسابي لجميع السنوات قد بلغ (607) مليون دينار

ب- الانحراف المعياري لجميع السنوات قد بلغ (339) مليون دينار

ج- أعلى المنح الفعلية في عام 2014 قد بلغ (1236) مليون دينار

د- أقل المنح الفعلية في عام 2006 قد بلغ (305) مليون دينار

(4-1-4) الفروق الناتجة بين المنح المقدرة والمنح الفعلية

جدول (4-1-4) الفرق بين المنح المقدرة والمنح الفعلية للفترة 2004-2014

	القيمة بالمليون دينار أردني										
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المقدر	472	1060	236	574	440	684	330	440	870	850	1151
الفعلي	667	501	305	343	718	333	401	1215	327	639	1236
الفرق	-195	559	-69	231	-278	351	-71	-775	543	211	-85

المصدر : إعداد الباحث تم الاحتساب من الموازنة العامة والحسابات الختامية للفترة 2004-2014

يبين الجدول السابق وجود فروق بين النتائج الفعلية والمقدرة إذ تراوحت هذه الفروق بين أعلى قيمة للمقدر عن القيمة الفعلية بمقدار (559) دينار في سنة 2005 بقيمة موجبة , وأقل قيمة للمقدر عن الفعلي (-775) في سنة 2011 بقيمة سالبة وفق ناتج طرح المنح المقدرة من المنح الفعلية.

4-1-5 النفقات العامة المقدرة

يبين الجدول (4-1-5) النفقات العامة المقدرة في الموازنة العامة الأردنية للفترة من 2004 الى 2014

جدول (4-1-5): النفقات المقدرة في الموازنة العامة الأردنية للفترة 2004 -2014

القيمة بالمليون دينار أردني											
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	عام
6827	6210	5839	5345	4499	4791	4100	3322	2609	2545	2133	النفقات الجارية
2298	2181	1454	1521	1283	1270	900	776	673	674	633	الجهاز المدني
2298	2181	1454	1521	1283	1270	900	0	0	0	0	الجهاز المدني
0	0	0	0	0	0	0	776	673	674	606	الوزارات و الدوائر الحكومية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	27	الضمان الاجتماعي
1908	1767	1940	1768	1676	1621	1323	1134	715	691	653	الجهاز العسكري
1908	1767	1940	1768	1676	1621	1323	0	0	0	0	الجهاز العسكري
0	0	0	0	0	0	0	759	434	420	405	القوات المسلحة
0	0	0	0	0	0	0	67	57	57	53	الخدمات الطبيه الملكية
0	0	0	0	0	0	0	267	195	188	173	الأمن العام
0	0	0	0	0	0	0	41	29	26	22	الدفاع المدني
2621	2262	2445	2056	1540	1900	1877	1412	1221	1180	847	النفقات الأخرى
42	45	169	106	90	91	0	70	39	37	37	النفقات العامة
1100	800	545	489	470	435	388	0	0	0	0	فوائد الدين العام
0	0	0	0	0	0	0	188	175	61	61	فوائد القروض الداخلية
0	0	0	0	0	0	0	205	175	200	200	فوائد القروض الخارجية
0	0	0	0	0	0	0	2	2	2	2	المساهمات
0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	اغاثة النازحين
0	0	0	0	0	0	223	197	193	12	12	النفقات الطارئة و أخرى
1115	1068	999	858	755	714	571	525	476	414	370	التقاعد و التعويضات
139	124	282	263	128	213	229	143	70	95	95	دعم المؤسسات الحكومية
0	0	0		0	0	0	21	0	0	0	البلديات
0	0	0	0	0	0	0	0	41	49	49	الجامعات و البلديات
0	0	0	0	0	0	0	27	23	20	20	البعثات العلمية
0	0	0	0	0	0	0	33	26	27	0	الضمان الاجتماعي

شبكة الأمان الاجتماعي	0	0	0	0	301	167	0	0	0	0	0
دعم المواد التموينية و المحروقات	0	0	0	0	0	0	0	340	450	225	225
دعم المواد التموينية	0	0	0	0	165	215	75	0	0	0	0
دعم المحروقات	0	0	0	0	0	65	22	0	0	0	0
أخرى	0	262	0	0	0	0	22	0	0	0	0
مجموع النفقات الجارية	2133	2545	2609	3322	4100	4791	4499	5345	5839	6210	6827
النفقات الرأسمالية	537	785	841	944	1124	1366	961	1024	998	1246	1269
مشاريع الوزارات و الدوائر الحكومية	434	519	530	835	0	0	0	0	0	0	0
المساهمة في مشاريع المؤسسات	83	100	96	103	0	0	0	0	0	0	0
الاستملاكات	20	5	5	6	0	0	0	0	0	0	0
مشاريع الأجندة الحكومية	0	0	149	0	0	0	0	0	0	0	0
مشاريع برنامج التحول	0	161	61	0	0	0	0	0	0	0	0
مشاريع مستمرة	0	0	0	0	403	479	366	0	0	0	573
مشاريع قيد التنفيذ	0	0	0	0	480	645	545	0	0	0	590
مشاريع جديدة	0	0	0	0	241	242	50	0	0	0	106
النفقات الرأسمالية منها مشاريع مستمره+ مشاريع قيد التنفيذ + مشاريع جديدة	0	0	0	0	0	0	0	1024	998	1246	0
مجموع النفقات العامة	2670	3330	3450	4266	5224	6157	5460	6369	6837	7456	8096

المصدر (إعداد الباحث من قانون الموازنة العامة لسنوات سابقة , دائرة الموازنة العامة الأردنية)

ويبين الجدول (4-1-5) قيم النفقات العامة المقدرة في الموازنة العامة وفق ما يلي :

أ- المتوسط الحسابي لجميع السنوات قد بلغ (5392) مليون دينار

ب- الانحراف المعياري لجميع السنوات قد بلغ (1786) مليون دينار

ج- أعلى النفقات العامة المقدرة في عام 2014 قد بلغ (8096) مليون دينار

د- أقل النفقات العامة المقدرة في عام 2004 قد بلغ (2670) مليون دينار

و تبين هذه الأرقام بوجود تفاوت واسع بين المنح المقدرة ضمن سنوات الدراسة إذ بينت أن المنح المقدرة في عام 2014 قد بلغت (8096) مليون دينار بأعلى قيمة , وبلغت (2670) في عام 2004 بأقل قيمة , وبلغ الانحراف المعياري (1786) مليون دينار كدليل على ارتفاع نسبة التذبذب وعدم الثبات

4-1-6 النفقات العامة الفعلية :

يبين الجدول (4-1-6) النفقات العامة الفعلية في الحسابات الختامية للفترة 2004-2014 للأردن

جدول (4-1-6): النفقات الفعلية في الموازنة العامة الأردنية للفترة 2004-2014

	القيمة بالمليون دينار أردني										
عام	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النفقات الجارية	2311	2471	3068	3698	4473	4587	4749	5740	6203	6054	6711
الجهاز المدني	846	630	671	779	1166	1292	1388	1548	1720	2035	2192
الجهاز المدني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الوزارات و الدوائر الحكومية	846	630	671	779	1166	1292	1388	1548	1720	2035	2192
الضمان الاجتماعي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الجهاز العسكري	653	691	796	1129	1485	1646	1700	1798	1758	1778	1919
الجهاز العسكري	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
القوات المسلحة	405	420	484	741	965	993	971	965	866	834	887
الخدمات الطبيه الملكية	53	57	58	67	78	102	109	128	138	143	156
الأمن العام	173	188	220	272	358	361	409	455	474	503	545
الدفاع المدني	22	26	34	49	84	102	109	126	140	145	161
قوات الدرك	0	0	0	0	0	88	102	124	140	153	170
النفقات الأخرى	812	1150	1601	1790	1822	1649	1661	2394	2725	2241	2600
النفقات العامة	49	28	114	66	106	152	126	93	66	67	55
فوائد الدين العام	0	0	0	0	0	392	398	430	583	736	926
فوائد القروض الداخلية	64	94	133	169	249	0	0	0	0	0	0
فوائد القروض الخارجية	98	113	133	152	129	0	0	0	0	0	0
المساهمات	2	2	2	2	2	0	0	0	0	0	0
اغاثة النازحين	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0
النفقات الطارئة	22	324	457	631	66	0	0	0	0	0	0
التقاعد و التعويضات	377	414	491	517	655	708	745	862	982	1058	1116
دعم المؤسسات الحكومية	107	86	168	167	46	157	199	231	201	120	285
البلديات	0	0	0	21	0	0	0	0	0	0	0
الجامعات و البلديات	46	42	41	0	0	0	0	0	0	0	0

البعثات العلمية	24	23	35	32	3	0	0	0	0	0	0
الضمان الاجتماعي	22	23	26	32	35	0	0	0	0	0	0
شبكة الأمان الاجتماعي	0	0	0	0	0	54	0	0	0	0	0
دعم المواد التموينية و المحروقات	0	0	0	0	0	0	0	778	893	260	218
دعم المواد التموينية	0	0	0	0	0	143	105	0	0	0	0
دعم المحروقات	0	0	0	0	0	43	88	0	0	0	0
الاعفائات	0	0	0	0	531	0	0	0	0	0	0
أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع النفقات الجارية	2311	2471	3068	3698	4473	4587	4749	5740	6203	6054	6711
النفقات الر أسمالية	621	634	795	842	958	1445	962	1057	676	1021	1137
مشاريع الائتمانيه الممولة من الايرادات	539	540	690	758							0
مشاريع الوزارات و الدوائر الحكومية	456	437	577	609	0	0	0	0	0	0	0
النفقات الراسمالية الممولة من الخزينة	0	0	0	0	884	1329	880	989	634	994	1114
المساهمة في مشاريع المؤسسات	60	98	104	100	0	0	0	0	0	0	0
الاستملاكات	23	5	9	49	0	0	0	0	0	0	0
مشاريع الأجندة الحكومية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مشاريع برنامج التحول	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مشاريع مستمرة	0	0	0	0	0	0	0	0	0		0
مشاريع قيد التنفيذ	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مشاريع جديدة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المشاريع الاتمانية الممولة من القروض و المنح	82	94	105	84	74	116	82	68	42	27	23
النفقات الر أسمالية منها مشاريع مستمره+ مشاريع قيد التنفيذ + مشاريع جديدة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع النفقات العامة	2932	3105	3863	4540	5431	6032	5711	6797	6879	7075	7848

المصدر (اعداد الباحث من الحسابات الختامية للموازنة العامة لسنوات سابقة)

ويبين الجدول (4−1−6) قيم النفقات العامة الفعلية في الموازنة العامة وفق ما يلي :

أ− المتوسط الحسابي لجميع السنوات قد بلغ (5473) مليون دينار

ب− الانحراف المعياري لجميع السنوات قد بلغ (1668) مليون دينار

ج− أعلى النفقات العامة الفعلية في عام 2014 قد بلغ (7848) مليون دينار

د− أقل النفقات العامة الفعلية في عام 2004 قد بلغ (2932) مليون دينار

(4−1−7) الفروق الناتجة بين النفقات العامة المقدرة والنفقات العامة الفعلية

جدول (4−1−7) الفرق بين النفقات العامة المقدرة والنفقات العامة الفعلية للفترة 2004−2014

	القيمة بالمليون دينار أردني										
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المقدر	2670	3330	3450	4266	5224	6157	5460	6369	6837	7456	8096
الفعلي	2932	3105	3863	4540	5431	6032	5711	6797	6879	7075	7848
الفرق	−262	225	−413	−274	−207	125	−251	−428	−42	381	248

المصدر : إعداد الباحث تم الاحتساب من الموازنة العامة والحسابات الختامية للفترة 2004− 2014

يبين الجدول السابق وجود فروق بين النتائج الفعلية والمقدرة إذ تراوحت هذه الفروق بين أعلى قيمة للمقدر عن القيمة الفعلية بمقدار (381) دينار في سنة 2013 بقيمة موجبة

وأقل قيمة للمقدر عن الفعلي (‎−428‎) في سنة 2011 بقيمة سالبة وفق ناتج طرح النفقات العامة المقدرة من النفقات العامة الفعلية.

(4−1−8) موازنة التمويل المقدرة :

ويبين الجدول (4−1−8) ملخصا لهذه البنود خلال فترة الدراسة 2004−2014 بالمليون دينار .

جدول (4–1–8) موازنة التمويل المقدرة للفترة 2004 –2014 للأردن

البيان	السنوات	القيمة بالمليون دينار أردني										
		2004	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
واردة تدفقات داخلة(عناصر 1))												
قروض خارجية(1-1)		122	127	115	100	81	74	96	103	341	1942	1000
قروض معاد جدولتها (1-2)		169	158	144	137	0	0	0	0	0	0	
قروض داخلية(1-3)		384	471	583	472	2044	2713	5263	5053	5044	3501	5139
مجموع النفقات الواردة		675	756	842	709	2125	2787	5359	5156	5385	5443	6139
عناصر تدفقات خارجة(2)												
تسديد قروض خارجية (2-1)		383	379	367	399	284	293	336	478	445	441	664
تسديد قروض داخلية (2-2)		0	107	26	0	1118	1806	4338	3518	3913	3694	4362
مجموع التدفقات الخارجه		383	486	393	399	1402	2099	4674	3996	4358	4135	5026
صافي اقتراض / تسديد قروض مقدر		**292**	**270**	**449**	**310**	**723**	**688**	**685**	**1160**	**1027**	**1308**	**1113**

المصدر (إعداد الباحث من قانون الموازنة العامة لسنوات سابقة , دائرة الموازنة العامة الأردنية)

ويبين الجدول (4–1–8) قيم موازنات التمويل التقديرية في الموازنة العامة وفق ما يلي :

أ– المتوسط الحسابي لجميع السنوات قد بلغ (729) مليون دينار

– الانحراف المعياري لجميع السنوات قد بلغ (376) مليون دينار

2– أعلى الموازنات التمويل التقديرية في عام 2013 قد بلغ (1308) مليون دينار

3– أقل الموازنات التقديرية في عام 2005 قد بلغ (270) مليون دينار

و تبين هذه الأرقام بوجود تفاوت واسع بين المنح المقدرة ضمن سنوات الدراسة إذ بينت أن المنح المقدرة في عام 2013 قد بلغت (1308) مليون دينار بأعلى قيمة , وبلغت (270)

في عام 2005 بأقل قيمة , وبلغ الانحراف المعياري (376) مليون دينار كدليل على ارتفاع نسبة التذبذب وعدم الثبات

(4–1–9) موازنة التمويل الفعلية :

ويبين الجدول (4–1–9) ملخصا لهذه البنود خلال فترة الدراسة 2004–2014 بالمليون دينار .

جدول (4-1-9) موازنة التمويل الفعلية في الموازنة العامة الأردنية للفترة 2004-2014

القيمة بالمليون دينار أردني

البيان	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عناصر تدفقات واردة (1)												
قروض خارجية (1-1)		104	93	118	84	1187	427	729	146	738	2398	1434
قروض معاد جدولتها (1-2)		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
قروض داخلية (1-3)		266	461	500	692	2881	4413	4413	4197	5612	4840	5935
مجموع التدفقات الواردة		**370**	**554**	**618**	**776**	**4068**	**4840**	**5142**	**4343**	**6350**	**7238**	**7369**
عناصر تدفقات خارجه (2)												
تسديد قروض خارجية (2-1)		323	384	307	296	1518	273	323	376	414	373	613
تسديد قروض داخلية (2-2)		17	0	0	0	1650	3084	3888	2861	3876	3693	4412
مجموع التدفقات الخارجة		**340**	**384**	**307**	**296**	**3168**	**3357**	**4211**	**3237**	**4290**	**4066**	**5025**
صافي الاقتراض / تسديد قروض فعلي		**30**	**170**	**311**	**480**	**900**	**1483**	**931**	**1106**	**2060**	**3172**	**2344**

المصدر (إعداد الباحث من الحسابات الختامية للموازنة العامة الأردنية لسنوات سابقة)

ويبين الجدول (4–1–9) قيم موازنات التمويل الفعلية في الموازنة العامة وفق ما يلي :

أ– المتوسط الحسابي لجميع السنوات قد بلغ (1180) مليون دينار

ب– الانحراف المعياري لجميع السنوات قد بلغ (996) مليون دينار

ج– أعلى موازنات التمويلية الفعلية في عام 2013 قد بلغ (3172) مليون دينار

د– أقل موازنات التمويلية الفعلية في عام 2004 قد بلغ (30) مليون دينار

(4–1–10) الفروق الناتجة بين صافي التمويل المقدر وصافي التمويل الفعلي

جدول (4–1–10) الفرق بين صافي التمويل المقدر وصافي التمويل الفعلي للفترة 2004–2014

	القيمة بالمليون دينار أردني										
البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صافي تمويل مقدر	**292**	**270**	**449**	**310**	**723**	**688**	**685**	**1160**	**1027**	**1308**	**1113**
صافي تمويل فعلي	**30**	**170**	**311**	**480**	**900**	**1483**	**931**	**1106**	**2060**	**3172**	**2344**
الفرق بين التمويل المقدر و الفعلي	**262**	**100**	**138**	**−170**	**−177**	**−795**	**−246**	**54**	**−1033**	**−1864**	**-1231**

المصدر : إعداد الباحث من موازنة التمويل المقدرة وموازنة التمويل الفعلية من الموازنة العامة والحساب الختامي للفترة 2004–2014

يبين الجدول السابق وجود فروق بين النتائج الفعلية والمقدرة إذ تراوحت هذه الفروق بين أعلى قيمة للمقدر عن القيمة الفعلية بمقدار (262) دينار في سنة 2004 بقيمة موجبة ,وأقل قيمة للمقدر عن الفعلي (−1864) في سنة 2013 بقيمة سالبة وفق ناتج طرح صافي التمويل المقدر من صافي التمويل الفعلي.

(4−2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

الفروق في الموازنات التقديرية والنفقات العامة الفعلية:

ولبيان تلك الفروق تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعناصر الموازنة العامة التقديرية والفعلية، والجدول رقم (4−2−1) يشير إلى النتائج

جدول رقم (4−2−1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري لعناصر الموازنة التقديرية والفعلية

الموازنة العامة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النفقات العامة	النفقات العامة الفعلية	5473.9091	1668.36492
	النفقات العامة المقدرة	5392.2727	1786.97247
الإيرادات العامة	الإيرادات العامة الفعلية	4631.2727	1312.21805
	الإيرادات العامة المقدرة	4654.2727	1459.34650
المنح	المنح الفعلية	607.7273	339.15958
	المنح المقدرة	646.0909	301.32124
موازنة التمويل	موازنة التمويل الفعلية	1180.6364	996.13265
	موازنة التمويل المقدرة	729.5455	376.36720

نلاحظ من خلال قراءة الجدول رقم (4−2−1) ان المتوسط الحسابي للنفقات العامة المقدرة خلال فترة الدراسة (2004−2014) بلغت (5392.2727) مليون دينار، أما النفقات العامة الفعلية فقد بلغت متوسطها الحسابي خلال الفترة (5473.9091) مليون دينار، مما يشير إلى أن النفقات العامة الفعلية كانت أعلى من تلك المقدرة بمتوسط بلغ (81.6364) مليون دينار.

ويشير الجدول رقم (4−2−1) ان المتوسط الحسابي للإيرادات العامة المقدرة خلال فترة الدراسة (2004−2014) بلغت (4654.2727)مليون دينار، أما الإيرادات العامة الفعلية فقد بلغت متوسطها الحسابي (4631.2727) مليون دينار، خلال الفترة مما يشير إلى أن الإيرادات العامة المقدرة كانت أعلى من تلك الفعلية بمتوسط بلغ (23.00) مليون دينار.

ويتبين من خلال قراءة الجدول رقم (4−2−1) ان المتوسط الحسابي للمنح المقدرة خلال فترة الدراسة (2004−2014) بلغت (646.0909) مليون دينار، أما المنح الفعلية فقد بلغت متوسطها الحسابي (607.7273) مليون دينار، خلال الفترة مما يشير إلى أن المنح المقدرة كانت أعلى من تلك الفعلية بمتوسط بلغ (38.3636) مليون دينار.

كما يشير الجدول رقم (4−2−1) ان المتوسط الحسابي لموازنة التمويل المقدرة خلال فترة الدراسة (2004−2014) بلغت (729.5455) مليون دينار، أما موازنة التمويل الفعلية فقد بلغت متوسطها الحسابي (1180.6364) مليون دينار، خلال الفترة مما يشير إلى أن موازنة التمويل الفعلية كانت أعلى من المقدرة بمتوسط بلغ (451.0909) مليون دينار وذلك بسبب ضعف تقدير موازنات التمويل وتقديرها بأقل من حقيقتها لتكون الفعلية أعلى من المقدرة.

4-3) اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى :

HO1 : لا يوجد فروق بين القيم التقديرية للنفقات العامة في الموازنة العامة والقيم الفعلية في الحساب الختامي الخاضعتين لرقابة ديوان المحاسبة

الجدول رقم (4-3-1)

الفروق في النفقات العامة المقدرة والفعلية خلال فترة الدراسة 2004-2014

النموذج	T	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
النفقات العامة المقدرة- النفقات العامة الفعلية	0.954	81.63636	283.67103	0.362

لقد تم استخدام (two sample t-test) و يشير الجدول رقم (4-3-1) إلى مدى وجود فروق معنوية دالة إحصائيا، بين النفقات العامة المقدرة والنفقات العامة الفعلية خلال فترة الدراسة (2004-2014) ويشير الجدول إلى أن قيمة الاختبار t بلغت (0.954)، وعلى مستوى دلالة إحصائية (0.362)، وهي أعلى من القيمة المحددة (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود دالة معنوية، وبالتالي فإنه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين النفقات العامة المقدرة والنفقات العامة الفعلية

الفرضية الثانية :

HO2 : لا يوجد فروق بين القيم التقديرية للإيرادات العامة في الموازنة العامة والقيم الفعلية في الحساب الختامي الخاضعتين لرقابة ديوان المحاسبة

الجدول رقم (4-3-2)

الفروق في الإيرادات العامة المقدرة والإيرادات العامة الفعلية خلال فترة الدراسة2004-2014

النموذج	T	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
الإيرادات العامة المقدرة- الإيرادات العامة الفعلية	0.153	23.00	498.37215	0.881

لقد تم استخدام (two sample t-test) ويشير الجدول رقم (4-3-2) إلى مدى وجود فروق معنوية دالة إحصائيا بين الإيرادات العامة المقدرة والإيرادات العامة الفعلية خلال فترة الدراسة (2004-2014) ويشير الجدول إلى أن قيمة الاختبار t بلغت (0.153)، وعلى مستوى دلالة إحصائية (0.881)، وهي أعلى من القيمة المحددة (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود دالة معنوية، وبالتالي فإنه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات العامة المقدرة والإيرادات العامة الفعلية في الموازنة العامة خلال فترة الدراسة للأردن.

الفرضية الثالثة :

HO3 :لا يوجد فروق بين القيم التقديرية للمنح في الموازنة العامة والقيم الفعلية في الحساب الختامي الخاضعتين لرقابة ديوان المحاسبة

الجدول رقم (4-3-3)

الفروق في المنح المقدرة والمنح الفعلية خلال فترة الدراسة 2004-2014

النموذج	T	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
المنح المقدرة-المنح الفعلية	0.324	38.36364	393.08835	0.753

لقد تم استخدام (two sample t-test) ويشير الجدول رقم (4-3-3) إلى مدى وجود فروق معنوية دالة إحصائيا بين المنح المقدرة والمنح الفعلية خلال فترة الدراسة (2004-2014) ويشير الجدول إلى أن قيمة الاختبار t بلغت (0.324)، وعلى مستوى دلالة إحصائية (0.753)، وهي أعلى من القيمة المحددة (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود دالة معنوية، وبالتالي فإنه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المنح المقدرة والمنح الفعلية في الموازنة العامة خلال فترة الدراسة للأردن.

الفرضية الرابعة :

HO4: لا يوجد فروق بين القيم لموازنات التمويل في الموازنة العامة والقيم الفعلية في الحساب الختامي الخاضعتين لرقابة ديوان المحاسبة

الجدول رقم (4-2-5)

الفروق في موازنة التمويل المقدرة وموازنة التمويل العامة الفعلية خلال فترة الدراسة 2004-2014

النموذج	T	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
موازنة التمويل المقدرة -موازنة التمويل الفعلية	2.189	451.09091	683.52081	0.047

لقد تم استخدام (two sample t-test) و يشير الجدول رقم (4–2–5) إلى مدى وجود فروق معنوية دالة إحصائيا، بين موازنة التمويل المقدرة وموازنة التمويل الفعليةخلال فترة الدراسة (2004–2014) ويشير الجدول إلى أن قيمة الاختبار tبلغت (2.189)، وعلى مستوى دلالة إحصائية (0.047)، وهي أقل من القيمة المحددة (0.05)، مما يشير إلى وجود دالة معنوية، وبالتالي فإنه يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين موازنة التمويل المقدرة وموازنة التمويل الفعلية.

من خلال ما سبق يتبين أن تقدير الموازنة العامة من (النفقات العامة، والإيرادات العامة، والمنح) كان مناسباً ويتوافق مع الواقع الفعلي للموازنة العامة ولكافة عناصرها، أما موازنة التمويل فقد تبين وجود فروق هامة في موازنة التمويل الفعلية، وموازنة التمويل المقدرة، حيث تم تقدير موازنة التمويل بقيمة أقل من موازنة التمويل الفعلية وذلك بسبب ضعف دور الرقابة لديوان المحاسبة على الموازنات التمويل وتقديرها بأقل من حقيقتها الفعلية .

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(5-1) : النتائج

(5-2) :التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الفروق بين الموازنة العامة المقدرة والفعلي في الحسابات الختامية الأردنية والتي تخضع لرقابة ديوان المحاسبة , واستنادا إلى تحليل بيانات الدراسة في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة , فان هذا الفصل يتناول مجمل النتائج التي توصل إليها الباحث بالإضافة إلى الإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها , وعلى ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة قدم الباحث عددا من التوصيات , ويمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات المقترحة التي توصل إليها كما هو مبين أدناه :

(5-1): النتائج

1- توصلت الدراسة إلى وجود فروق هامة ودالة إحصائيا بين موازنة التمويل المقدرة وموازنة التمويل الفعلية فقد أشارت النتائج إلى أنه يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين موازنة التمويل العامة المقدرة وموازنة التمويل العامة الفعلية.

2- توصلت الدراسة إلى انه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين النفقات العامة المقدرة والنفقات العامة الفعلية .

3- توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات العامة المقدرة والإيرادات العامة الفعلية في الموازنة العامة خلال فترة الدراسة

4- توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المنح المقدرة والمنح الفعلية في الموازنة العامة خلال فترة الدراسة

(5-2) التوصيات :

تهتم توصيات هذه الدراسة في إيجاد السبل الكفيلة المخفضة للفروق بين قيم الموازنة المقدرة والفعلية التي تخضع لرقابة وتدقيق ديوان المحاسبة وقدمت الدراسة التوصيات التالية :

1- أن لا يتم الاقتراض إلا بقدر ما تمت المصادقة عليه في القانون في موازنات التمويل فقد لوحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المقدر والفعلي أن تعد الحكومة خطة لتسديد القروض بإشراف ديوان المحاسبة عن طريق تخصيص جزء من المنح الخارجية في السداد .

2- ربط المنح المقدرة غير المؤكدة بمشاريع استثمارية متنوعة تبقى منتظرة لحين تحقق المنحة وعدم إدراجها في الموازنة العامة وتدرج في الحساب الختامي في حال تحققها والرقابة عليها من قبل ديوان المحاسبة .

3- عدم تضخيم الإيرادات العامة المقدر فقد لوحظ ان إجمالي الإيرادات المقدرة أعلى من الإيرادات العامة الفعلية بالرغم أن الفرق غير مثبت إحصائيا وزيادة الرقابة من قبل ديوان المحاسبة لتشمل كل مراحل الموازنة على جميع عناصر الموازنة

4- عدم تقليل من القيمة الحقيقية للنفقات العامة فقد لوحظ أن إجمالي النفقات العامة الفعلي أعلى من إجمالي النفقات العامة المقدرة بالرغم من أن الفرق غير مثبت إحصائيا ولذلك يجب وضع سقف للنفقات العامة الفعلي وعدم السماح بتجاوزه وأن يقوم ديوان المحاسبة بالرقابة على ذلك باستمرار.

المراجع

- **المراجع العربية**

1- الأبحاث :

- **إسناد التجمع الاستشاري للتطوير المالي و الاداري** ،(2015) ، آفاق الاقتصاد الأردني ، بحث منشور
- الحاج، حسن، (2007)، **عجز الموازنة: المشكلات والحلول**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث والستون، السنة السادسة، أيار ، بحث غير منشور
- الزعبي، بشير، عبد الباسط عثامنة ،2009،" **البيئة الاقتصادية في الأردن وموقع الاقتصاد من عناصر القوة والأمن الوطني** " , الجامعة الأردنية , بحث منشور
- الصوص، والجلبي، (2012) **العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والعشرون, بحث غير منشور
- المهايني، محمد خالد ,(2001)" **السياسات المساعدة في عملية التخطيط المالي** "منشورات وزارة الثقافة، دمشق, بحث منشور
- شحرور، إيمان غسان(2013)، **عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية،** مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 64/63 ، بحث غير منشور
- عبد الرزاق، عمر (2002)، **هيكل الموازنة العامة الفلسطينية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني , القدس ، بحث غير منشور

- والترز ، روبرت ,(1974) " **المعونات الأمريكية و السوفيتية** ، تحليل مقارن ، (ترجمة نبيل صبحي) ، الكويت ، دار القلم ،بحث غير منشور

2- الدوريات :

- **الحسابات الختامية** , دائرة الموازنة العامة الأردنية , المملكة الأردنية الهاشمية

- **الموازنة العامة،** دائرة الموازنة العامة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية

- **ديوان المحاسبة الأردني،** اصدار ديوان المحاسبة الأردني، المملكة الأردنية الهاشمية

3- الدراسات السابقة :

- الدوسري , مبارك محمد الدوسري (2011) , **تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في الدولة،** رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان

- الرحاحلة، محمد ياسين الرحاحلة، (2006)، دور **قانون ديوان المحاسبة في المحافظة على الأموال العامة في المملكة الأردنية الهاشمية في ظل المتغيرات المعاصرة،** المجلة الأردنية في ادارة الأعمال، المجل د2، العدد2، غير منشور.

- الزعبي، خالد يوسف (1996)، **مدى دقة تقديرات الموازنة الأردنية للفترة ما بين 1980-1993**، رسالة ماجستير, جامعة اليرموك.

- الشبلي، خالد عبد الرحمن (1993)، **تطوير بنية الموازنة العامة الأردنية كمدخل لتحسين اداء الجهاز الاداري الحكومي,** رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان.

- العفاسي , علي محسن العفاسي (2014) , **رقابة ديوان المحاسبة الادارية والمالية على الأجهزة الحكومية** , رسالة ماجستير , جامعة الشرق الأوسط , عمان .
- اللوزي، سليمان، ومرار، فيصل، والعكشه، وائل، (1997)، **إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الهبة , منال (2012) , **العجز في الموازنة العامة و أثارها** , رسالة ماجستير جامعة عدن ، اليمن
- سلوم , حسن عبد الكريم سلوم , (2007) " **الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ, دراسة تحليلية للموازنة العراقية 2005-2007** , منشور.
- طارق، هزرشي، والأمين، لباز (2011)، **دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، بحث مقدم لملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبلية ، بحث غير منشور
- ملا ، أمل محمد ملا (2001) ," **تقييم الدور الرقابي لديوان المحاسبة دراسة تحليلية**"، مجلس الأمة دولة الكويت، الكويت
- ملا، أمل محمد ملا (2001)،" **تقييم الدور الرقابي لديوان المحاسبة: الرقابة المالية والأداء المالي** "، منشورات ديوان المحاسبة الكويتي، الكويت
- يونس، إيهاب محمد (2012)، **نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر**، مجلة النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الثانى، نيسان.

4- الكتب :

- الحاج، طارق، (2009)، **المالية العامة**، دار صفاء ، عمان، الأردن.
- الرماحي، نواف محمد عباس (2009)، **المحاسبة الحكومية**، دار صفا، عمان.
- العلي، عادل فليح، (2003)، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، دار ومكتبة الحامد، عمان.
- المليحي، إبراهيم السيد، (2002)، **المحاسبة في الوحدات الحكومية**، دار الإشعاع، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- بدوي، محمد عباس ونصر، عبد الوهاب، (2009)، " **المحاسبة الحكومية والقومية بين النظرية والتطبيق**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- راضي ، محمد، وجدي حجازي،(2001)،" **المدخل الحديث في إعداد الموازنات** " الدار الجامعية ، الأسكندرية : جمهورية مصر العربية .
- راضي , محمد سامي ، وحجازي ، وجدي حامد (2006) , **المدخل الحديث في اعداد واستخدام الموازنات** ، الدار الجامعية , الأسكندرية : جمهورية مصر العربية
- طاقة، محمد و العزاوي، هدى، (2010)، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية.
- عصفور، محمد شاكر (2008)، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان الأردن.

- قطب ، إبراهيم محمد قطب، **المو<u>ازنة العامة للدولة</u>**، ج1، الهيئة العامة المصرية للكتاب، الطبعة الرابعة، ص17

- مسعد، محمد فضل وآخرون (2009)، **المحاسبة الحكومية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الطبعة الأولى، عمان.

5-المواقع الألكترونية :

- سرايا نيوز ، (2012)، **الانفاق العام يتضخم خلال 12 عاما ويبلغ 55.5 مليار دينار**, لصفحة ويب، متوفر ,

(http://www.sarayanews.com/index.php?page=article&id=171439)

- فانك، فهد ,2014،"**هل فشل برنامج الإصلاح الاقتصادي** ، الموقع الرسمي لجريدة الرأي لصفحة ويب، متوفرة http://www.alrai.com/article/668914.html () ، مقال منشور.

- فانك، فهد ،2015،" **نتائج مختلطة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي** " الموقع الرسمي لجريدة الرأي لصفحة ويب، متوفرة (http://www.alrai.com/article/748620.html) ،مقال منشور

- هند ،(2009) , **تعريف الموازنة العامة** , لصفحة ويب ، متوفر،

(http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?5232)

المراجع الاجنبية

1. Gravelle, Jane G. (2014), **Addressing the Long-Run Budget Deficit: A Comparison of Approaches**, Congressional Research Service, 7-5700, United States America
2. J.Burkhead , john,(1956) **Government Budgeting** ,New York , NY, wiley
3. Labonte, Marc (2014), **Reducing the Budget Deficit: Overview of Policy Issues**, Congressional Research Service, 7-5700.
4. Stroup, Richard L.; Sobel, Russell S.; MacPherson, David; and Gwartney, James D. (2008), **Economics: Private and Public Choice** 12th Ed., South-Western Cengage Learning, Australia
5. Thullah J., 2006- **The impact of Deficit Financing on Inflation in Sierra** Leone. Institut African de Developpement Economique et de Planification, Dakar.